

تأليف

الإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي

ت (٦٠٠) هـ

دراسة وتحقيق

سمير بن أمين الزهيري



الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ

دار الثبات للنشر والتوزيع

شارع السويدي العام - شرق النفق

ص.ب: ٤٦ - الرياض ١١٤١١

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٢٤٢١٧٧ - ناسوخ: ٤٢٨٣١٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

إنّ الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفِرُه، ونعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسِنا، ومن سيئات أعمالِنا، من يهدِه الله فلا مُضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه.

أما بعد:

فها هي **دار الثبات** للنشر والتوزيع التي أخذت علىٰ عاتقها وألزمت نفسها بنشر الكتاب الشرعي المفيد والنافع تزف ـ اليوم ـ إلىٰ المسلمين عامة، وإلىٰ طلبة العلم خاصة هذا الكتاب الطيب المبارك، ألا وهو كتاب **«عمدة الأحكام الكبرى»** للإمام المحدّث الأثري الحافظ الكبير عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفىٰ سنة (٦٠٠هـ).

وهذا الكتاب يطبع لأول مرة بعد أن ظل تلك القرون بين حبيس ومفقود.

ومن فضل الله عز وجل ومنّته وكرمه علىٰ **دار الثبات** أن هيأ لها من الأسباب ما مكّنها من طبع هذا السفر النفيس ونشره وتوزيعه.

ومما لا يخفىٰ أن الإمام الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله هو أحد فحول علماء الإسلام، وقد بلغ في علم

الحديث الغاية، وهو صاحب التصانيف التي لم ترَ العيون مثلها، وعلىٰ رأس تلك التصانيف كتابه هذا:

«عمدة الأحكام الكبرى»

وقد قام بدراسة هذا الكتاب وتحقيقه فضيلة الشيخ/ سمير بن أمين الزهيري حفظه الله، وسدد خطاه، نسأل الله عز وجل أن يثيبه ـ علىٰ ما بذل فيه من جهد ـ عظيم الأجر والثواب.

وختاماً:

فإن **دار الثبات** لتسأل الله جلّ وعلا أن يتقبّل منها ومن المحقق ومن كل من ساهم وساعد في إخراج هذا السفر المبارك النافع بهذه الحلة القشيبة التي تسر الناظرين، وتفيد المطالعين.

وأن يتقبّله منّا خالصاً لوجهه الكريم، إنه جواد كريم رحيم وهو نعم المولىٰ ونعم النصير.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمدٍ، وعلىٰ آله، وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

الناشر
دار الثبات
للطباعة والنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

إن الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفِرُه، ونعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسِنا، ومن سيئات أعمالِنا، من يهدِه الله فلا مُضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُم رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَولاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُم وَيَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكم وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَه فَقَدْ فَازَ فَوزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد :

فإن أحاديث الأحكام والحلال والحرام مما اهتم بها علماء الإسلام، ودونوا فيها المصنفات، الجامعة لها، الحاوية لشتاتها، وشرحوها، وأبانوا عن فقهها، كل ذلك ليسهل على الناس الأخذ بها والعمل بما فيها

وفي أول الأمر كان العلماء يروون هذه الأحاديث مع غيرها مسندة ضمن كتب شاملة، كالمسانيد، والموطآت، والمصنفات، والصحاح، والسنن وغير ذلك من دواوين السنة.

ثم كانت المرحلة التالية، وهي استخراج هذه الأحاديث الخاصة بالأحكام والحلال والحرام ـ من تلك الدواوين ـ وترتيبها، وتبويبها، وتهذيبها مع حذف أسانيدها.

ولئن كان الحافظ عبد الغني لم يسبقه ـ فيما أعلم ـ سوى عبد الحق الإشبيلي بأحكامه الثلاثة «الكبرى»، و«الوسطى»، و«الصغرى»، إلا أنه ـ أعني: الحافظ عبد الغني ـ يعتبر أول من أرسى معالم التصنيف في هذا الباب؛ إذ عبد الحق لم يقتصر على أحاديث الأحكام، وإنما «جمع مفترقًا من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع، وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب. . . إلى غير ذلك»[1].

---

(١) الأحكام الصغرى (١/ ٧١).

أما الحافظ فقد قصر كتابيه على أحاديث الأحكام والحلال والحرام، فله السبق في ذلك، فضلاً عن دقة الانتقاء والاختيار، وحسن السياقة والترتيب.

وقد سبق لي وقمت بتحقيق كتاب «العمدة في الأحكام»، وهو المعروف بـ: «الأحكام الصغرى» للحافظ عبد الغني، وقد طبع والحمد لله بمكتبة المعارف بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

وأنا اليوم إذ أقوم بدراسة هذا الكتاب ـ عمدة الأحكام الكبرى ـ وتحقيقه لأسأله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني عملي، وأن يجزي مؤلفه خير الجزاء، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يحل هذا الكتاب محله اللائق به في المكتبة الإسلامية، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

وبحثي هذا قد قسمته إلى ثلاثة أقسام، وهي:

●● **القسم الأول**: قسم الدراسة، ويشتمل هذا القسم على أربعة أبواب، وهي:

● **الباب الأول**: دراسة عن المؤلف الحافظ عبد الغني، وفيه فصلان:

الفصل الأول: السيرة الذاتية للحافظ عبد الغني، وفيه ثمانية مباحث، وهي:

١ ـ اسمه ونسبه. ٢ ـ كنيته. ٣ ـ مولده. ٤ ـ صفاته الخَلْقية.

٥ ـ أسرته. ٦ ـ كرمه وجوده. ٧ ـ وفاته ودفنه. ٨ ـ رثاؤه.

الفصل الثاني : السيرة العلمية للحافظ عبد الغني ، وفيه ثلاثة عشر مبحثًا :

١ ـ نشأته وطلبه للعلم . ٢ ـ حفظه . ٣ ـ رحلاته . ٤ ـ أوقاته .
٥ ـ إفادته . ٦ ـ من فتاويه . ٧ ـ أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر .
٨ ـ عقيدته . ٩ ـ ما ابتلي به . ١٠ ـ شيوخه . ١١ ـ تلاميذه .
١٢ ـ ثناء الناس عليه ، وحبهم له . ١٣ ـ مصنفاته .

● الباب الثاني : دراسة عن المؤلَّف ، وفيه سبعة مباحث ، وهي :

١ ـ اسم الكتاب . ٢ ـ نسبة الكتاب للمؤلف . ٣ ـ مصادر المؤلف في الكتاب . ٤ ـ موضوع الكتاب . ٥ ـ منهج الحافظ عبد الغني في الكتاب . ٦ ـ ملاحظات لا مؤاخذات . ٧ ـ بين العمدتين .

● الباب الثالث : دراسة النسخة الخطية ، وفيه سبعة مباحث ، وهي

١ ـ عنوان الكتاب . ٢ ـ العنوان المختار وسبب ذلك . ٣ ـ الناسخ وترجمته . ٤ ـ وصف النسخة . ٥ ـ تعليقات الحافظ الضياء على النسخة . ٦ ـ تاريخ النسخ . ٧ ـ خاتمة النسخة .

● الباب الرابع : خطة العمل في الكتاب .

●● القسم الثاني : تحقيق النص ، والتعليق عليه .

●● القسم الثالث : صنع الفهارس ، وتشمل :

١ ـ فهرس الآيات القرآنية .

٢ ـ فهرس أطراف الأحاديث النبوية .

٣ ـ فهرس الرواة وأرقام مروياتهم .

٤ ـ فهرس البلدان .

٥ ـ فهرس الأعلام .

٦ ـ فهرس الغريب .

٧ ـ فهرس المواضيع .

وفي الختام :

«جعلنا الله ممن تكلف الجهد في حفظ السنن، ونشرها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والتفقه فيها، والذب عنها ؛ إنه المانّ على أوليائه بمنازل المقربين، والمتفضل على أحبابه درجة الفائزين»[١] .

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتب

سمير بن أمين الزهيري

(١) الثقات(٩/ ٢٩٧) .



القسم الأول
قسم الدراسة



● الباب الأول : التعريف بالمؤلِّف

الفصل الأول : السيرة الذاتية للحافظ عبد الغني .

اسمه ونسبه .

كنيته .

مولده .

صفاته الخَلْقية .

أسرته .

كرمه وجوده .

وفاته ودفنه .

رثاؤه .

الفصل الثاني : السيرة العلمية للحافظ عبد الغني .

نشأته وطلبه للعلم .

حفظه .

رحلاته .

أوقاته .

إفادته .

من فتاويه .

أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر .

عقيدته .

ما ابتلي به .

شيوخه .

تلاميذه .

ثناء الناس عليه، وحبهم له .

مصنفاته .



● الفصل الأول : السيرة الذاتية للحافظ .

١ ـ اسمه ونسبه :

هو : الإمام، العالم، الحافظ الكبير، الثقة، العابد، الأثري، المتبع، عالم الحفاظ :

عبد الغني بن عبد الواحد بن عليّ بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر، المقدسيّ الأصل، الجَمَّاعيليّ[1]، ثم الدمشقيّ المنشأ، الصالحيّ[2] المصريّ الوفاة[3].

٢ ـ كنيته : أبو محمد .

---

(١) بفتح الجيم بعدها ميم مشددة، قرية في جبل نابلس من أرض فلسطين، وانتسب إلى بيت المقدس لقرب جماعيل منها؛ ولأن نابلس وأعمالها جميعًا من مضافات البيت المقدس، وبينهما مسيرة يوم واحد. انظر «معجم البلدان» (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٢) نسبة إلى الصالحية، وهي: «قرية كبيرة ذات أسواق وجامع في لحف جبل قاسيون من غوطة دمشق، وفيها قبور جماعة من الصالحين، ويسكنها أيضًا جماعة من الصالحين، لا تكاد تخلو منهم، وأكثر أهلها ناقلة بيت المقدس على مذهب أحمد بن حنبل». قاله ياقوت (٣/ ٣٩٠)
قلت: وأصل نسبتهم هذه «الصالحي» أن هؤلاء المقادسة لما هاجروا إلى دمشق؛ لاستيلاء الصليبيين على الأرض المقدسة، نزلوا بمسجد أبي صالح ظاهر باب شرقي، فأقاموا به نحو سنتين، ثم انتقلوا إلى الجبل، فكان الناس إذا رأوهم قالوا: الصالحية. الصالحية؛ نسبة إلى مسجد أبي صالح.

(٣) انظر وفاته صـ (٢١).

٣ ـ مولده : اختلف في مولد الحافظ عبد الغني ـ رحمه الله ـ على أقوال، نعرض لهذه الأقوال، ثم نختار الراجح منها إن شاء الله تعالىٰ.

١ ـ ذكر ابن النجار في «تاريخه»، أنه سأل الحافظ عبد الغني عن مولده؟ فقال: إما في سنة ثلاث أو في سنة أربع وأربعين وخمسمائة، والأظهر أنه في سنة أربع[١].

٢ ـ قال المنذري: ذكر عنه بعض أصحابه ما يدل على أن مولده سنة أربع وأربعين وخمسمائة[٢].

٣ ـ قال الحافظ الضياء: ولد سنة إحدىٰ وأربعين وخمس مئة بجمّاعيل أظنه في ربيع الآخر، قالت والدتي: هو أكبر من أخيها الشيخ الموفق ابن قدامة بأربعة أشهر، والموفق ولد في شعبان.

قلت: هذا ما قيل في مولده ـ رحمه الله ـ والأول والثاني وإن كان مردهما إلىٰ الحافظ نفسه إلا أنه لا يمكن الذهاب إلىٰ أبعد من ترجيح سنة أربع على سنة ثلاث لا غير.

ثم يبقىٰ الترجيح بين هذا المختار ـ وهو سنة أربع ـ وبين رواية الضياء، وهو القول الثالث، والأقرب في ذلك رواية الضياء، وذلك لأسباب، منها:

---

(١) انظر «الذيل» لابن رجب(٢/ ٥).

(٢) انظر«التكملة»(٢/ ١٨).

١ ـ عناية الضياء بأخبار الحافظ، وصلته به.

٢ ـ نقل الحافظ الضياء عن والدته مع ضبطها التام للفارق بين مولد الحافظ ومولد أخيها بأربعة أشهر، وهذا الأمر ـ تواريخ مواليد الأقران في الأسرة الواحدة ـ مما تعتني به النساء في البيوت.

٣ ـ اعتماد كثير ممن ترجم للحافظ على هذا التأريخ الذي نقله الضياء.

٤ ـ وأخيراً فإن التأريخين الأوليين نُقِلاَ على سبيل التردد والشك.

٤ ـ صفاته الخلقية:

قال الضياء المقدسي: «كان الحافظ ـ رحمه الله ـ ليس بالأبيض الأمهق، بل يميل إلى السمرة، حسن الشعر، كث اللحية، واسع الجبين عظيم الخلق، تام القامة، كأن النور يخرج من وجهه، وكان قد ضعف بصره؛ من كثرة البكاء، والنسخ، والمطالعة».

وقال أيضًا: «وكان ـ رحمه الله ـ قويًا في بدنه».

وقال أيضًا: «كان يستعمل السواك كثيراً، حتى كأن أسنانه البرد».

٥ ـ أسرته:

قال الضياء: «تزوج الحافظ بخالتي رابعة ابنة خاله الشيخ أحمد بن محمد بن قدامة، فهي أم أولاده: محمد، وعبد الله، وعبد الرحمن، وفاطمة، وعاشوا حتى كبروا، ثم تسرّىٰ بجارية في مصر فلم توافقه، ثم بأخرىٰ، فولدت له بنتين ماتتا ولم تكبرا».

قال الذهبي في «السير»(٢١/ ٤٦٨):

«قلت: أولاده علماء: فمحمد هو: المحدث الحافظ الإمام الرحال عز الدين أبو الفتح، مات سنة ثلاث عشرة وست مئة كهلاً، وكان كبير القدر.

وعبد الله هو: المحدث الحافظ المصنف جمال الدين أبو موسىٰ، رحل، وسمع من ابن كليب، وخليل الراراني، مات كهلاً في شهر رمضان سنة تسع وعشرين وست مئة.

وعبد الرحمن هو: المفتي أبو سليمان ابن الحافظ، سمع من البوصيري وابن الجوزي، عاش بضعًا وخمسين سنة، توفي في صفر سنة ثلاث وأربعين وست مئة».

٦ ـ كرمه وجوده :

قال الضياء : كان الحافظ عبد الغني سخيًا، جوادًا، كريمًا، لا يدخر ديناراً ولا درهمًا، ومهما حصل له أخرجه .

ولقد سمعت عنه أنه كان يخرج في بعض الليالي بقفاف الدقيق إلى بيوت المحتاجين، فيدق عليهم، فإذا علم أنهم يفتحون الباب ترك ما معه ومضى؛ لئلا يعرفه أحد .

وقد كان يفتح له بشيء من الثياب والبرد، فيعطي الناس، وربما كان عليه ثوب مرقع ، وقد أوفى غير مرة سراً ما يكون على بعض أصحابه من الدَّين، ولا يعلمهم بالوفاء .

وقال الشيخ الموفق عنه : كان جواداً؛ يؤثر بما تصل إليه يده سراً وعلانية .

وقال بدر بن محمد الجزري : ما رأيت أحداً أكرم من الحافظ ؛ كنت أستدين ـ يعني : لأطعم به الفقراء ـ فبقي لرجل عندي ثمانية وتسعون درهمًا، فلما تهيأ الوفاء أتيت الرجل، فقلت : كم لك؟ قال : مالي عندك شيء . قلت : من أوفاه؟ قال : قد أوفى عنك، فكان وفاه الحافظ وأمره أن يكتم عليه .

وذكر غير واحد أنه وقع بمصر غلاء وهو بها، فكان يؤثر بعشائه عدة ليالي، ويطوي .

وبعث له الأفضل ابن صلاح الدين بنفقة وقمح كثير، ففرقه كله.

وقال الضياء: رأيت يومًا قد أهدي إلى بيت الحافظ مشمش، فكانوا يفرقون، فقال من حينه: فرقوا. ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

وقد فتح له بمصر بأشياء كثيرة من الذهب وغيره فما كان يترك شيئًا، حتى قال لي ابنه أبو الفتح: والدي يعطي الناس الكثير، ونحن لا يبعث إلينا شيئًا!

وقال عبد الجليل الجيلاني: كنت في مسجد الوزير، فبقيت ثلاثة أيام مالنا شيء، فلما كان العصر يوم الجمعة سلّمت على الحافظ، ومشيت معه إلى خارج باب الجامع، فناولني نفقة، فإذا هي نحو خمسين درهمًا.

وقال الضياء: سمعت عبد الرحمن بن محمد المقدسي يحدث عن رجل ـ وأثنى عليه خيراً ـ قال: كنت مرة قد تخرقت ثيابي، فجئت يومًا بدمشق للحافظ، فقلت: يا سيدي! لك حاجة أحملها إلى الجبل؟ قال: نعم. خذ معك هذا الثوب، فحملته إلى الجبل، فلما صعدت، جئت بالثوب إليه، فقال: اقعد فَصِّلْ لك ثوبين وسراويل، ففصّلت ثوبين وسراويل، وفضلت فضلة فأخذها.

٧ ـ وفاته ودفنه:

نقل الضياء عن الحافظ أبي موسىٰ بن الحافظ عبد الغني قال: مرض والدي ـ رحمه الله ـ في ربيع الأول سنة ستمائة مرضًا شديدًا منعه من الكلام والقيام، واشتد به مدة ستة عشر يومًا، وكنت كثيرًا ما أسأله ما تشتهي؟ فيقول: أشتهي الجنة، أشتهي رحمة الله تعالىٰ، لا يزيد علىٰ ذلك.

فلما كان يوم الاثنين جئت إليه، وكان عادتي أبعث من يأتي كل يوم بُكرةً بماء حارٍّ من الحمام؛ يغسل أطرافه، فلما جئنا بالماء علىٰ العادة مَدّ يَدَه، فعرفت أنه يريد الوضوء، فوضأته وقت صلاة الفجر.

ثم قال: يا عبد الله! قم فصل بنا وخفف.

فقمت فصليت بالجماعة، وصلىٰ معنا جالسًا، فلما انصرف الناس جئت فجلست عند رأسه وقد استقبل القبلة، فقال لي: اقرأ عند رأسي سورة يس، فقرأتها، فجعل يدعو الله، وأنا أؤمِّن.

فقلت: هاهنا دواء قد عملناه تشربه.

فقال: يا بني! ما بقي إلا الموت.

فقلت: ما تشتهي شيئًا؟

قال: أشتهي النظر إلىٰ وجه الله تعالىٰ.

فقلت: ما أنت عني راضٍ؟

قال: بلى. والله أنا عنك راضٍ، وعن إخوتك، وقد أجزت لك ولإخوتك، ولابن أختك إبراهيم.

وأوصاني أبي عند موته، قال: لا تضيعوا هذا العلم الذي تعبنا عليه. يعني: علم الحديث.

فقلت: ما توصي بشيء؟

قال: ما لي على أحد شيء، ولا لأحد عليّ شيء.

قلت: توصيني بوصية؟

قال: يا بني! أوصيك بتقوى الله، والمحافظة على طاعته.

فجاء جماعة يعودونه، فسلموا عليه، فرد عليهم، وجعلوا يتحدثون ففتح عينيه، وقال: ما هذا الحديث؟! اذكروا الله تعالى. قولوا: لا إله إلا الله. فقالوها، ثم قاموا، فجعل يذكر الله، ويحرك شفتيه بذكره، ويشير بعينيه، فدخل رجل فسلم عليه. وقال له: ما تعرفني يا سيدي؟!

فقال: بلى.

فقمت لأناوله كتاباً من جانب المسجد. فرجعت وقد خرجت روحه، وذلك يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ستمائة.

وبقي ليلة الثلاثاء في المسجد[1]، واجتمع من الغد خلق كثير؛ من

(١) قال المنذري في «التكملة»(٢/ ١٨): «بمسجد ابن الفرات بطحاني الموقف».

الأئمة والأمراء مالا يحصيهم إلا الله عز وجل.

ودفناه يوم الثلاثاء بالقرافة[1]، مقابل قبر الشيخ أبي عمرو بن مرزوق في مكانٍ ذَكَرَ لي خادمُه عبد المنعم أنه كان يزور ذلك المكان، ويبكي فيه إلىٰ أن يبل الحصىٰ، ويقول: قلبي يرتاح إلىٰ هذا المكان.

رحمه الله، ورضي عنه، وألحقه بنبينا محمد ﷺ.

٨ ـ رثاؤه

بكىٰ الناس الحافظ، وأسفوا علىٰ رحيله، ورثاه غير واحد، منهم الإمام أبو عبد الله؛ محمد بن سعد المقدسي الأديب بقصيدة طويلة، أولها[2]

هذا الذي كنت يوم البين أحتسب ... فليقضن دمعي عنك بعض ما يجب
يا سائرين إلىٰ مصر بربكم ... رفقًا عليّ فإن الأجر مكتسب
قولوا لساكنها حييت من سكن ... يا منية النفس ماذا الصد والغضب
بالشام قوم وفي بغداد قد أسفوا ... لا البعد أخلق بلواهم ولا الحقب
قد كنت بالكتب أحيانًا تعللهم ... فاليوم لا رسل تأتي ولا كتب

---

(١) شرقي قبر الشافعي ـ رحمهما الله ـ، وهذه القرافة بسفح المقطم، وما زالت إلىٰ اليوم تعرف بهذا الاسم، وإن غلب عليها اسم الإمام الشافعي.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي، و«الذيل» لابن رجب.

الفصل الثاني: السيرة العلمية.

١ ـ نشأته وطلبه

ولد الحافظ عبد الغني بجماعيل في ربيع الآخر سنة إحدىٰ وأربعين وخمس مئة، وهو أسن من عميه الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي والشيخ أبي عمر بأربعة أشهر، وكان قدومهما مع أهلهما من بيت المقدس إلىٰ مسجد أبي صالح خارج باب شرقي أولاً، ثم انتقلوا إلىٰ السفح، فعرفت محلة الصالحية بهم، فقيل لها: الصالحية فسكنوا الدير، وقرأ الحافظ القرآن، وسمع الحديث، وارتحل[1].

٢ ـ حفظه

أطبقت كلمة من رأىٰ الحافظ أو ترجم له أنه لم يكن في وقته أحفظ منه، وأنه بلغ الغاية في ذلك، وقد كان ـ رحمه الله ـ من الحفاظ المعدودين، وأخباره الدالة علىٰ قوة حفظه، وصفاء ذهنه كثيرة جداً.

قال عنه ابن النجار في «تاريخه»[2]: «حدث بالكثير، وصنف تصانيف حسنة في الحديث، وكان غزير الحفظ، من أهل الإتقان

(١) انظر «البداية والنهاية»(١٣/ ٤٢).

(٢) كما في «الذيل» لابن رجب(٢/ ٩).

والتجويد، قيمًا بجميع فنون الحديث، عارفًا بقوانينه، وأصوله، وعلله وصحيحه، وسقيمه، وناسخه ومنسوخه، وغريبه، وشكله، وفقهه، ومعانيه، وضبط أسماء رواته، ومعرفة أحوالهم».

قلت: وقد نقل الضياء كثيراً من أخباره المبهرة في هذا الباب، ونقلها عنه كثيرٌ ممن ترجموا للحافظ، ومن هذه الأخبار.

١ ـ قال الضياء: كان شيخنا الحافظ لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلا ذكره له، وبينه، وذكر صحته أو سقمه، ولا يسأل عن رجل إلا قال: هو فلان بن فلان الفلاني، ويذكر نسبه.

وأنا أقول: **وكان الحافظ عبد الغني أمير المؤمنين في الحديث**.

سمعت شيخنا الحافظ عبد الغني يقول: كنت يومًا بأصبهان عند الحافظ أبي موسى، فجرى بيني وبين بعض الحاضرين منازعة في حديث، فقال: هو في «صحيح البخاري»، فقلت: ليس هو فيه. قال: فكتب الحديث في رقعة، ورفعها إلى الحافظ أبي موسى يسأله عنه؟ قال: فناولني الحافظ أبو موسى الرقعة، وقال: ما تقول، هل هذا الحديث في البخاري أم لا؟ قلت: لا. فخجل الرجل، وسكت!

٢ ـ سئل الحافظ: لم لا تقرأ من غير كتاب؟

فقال: أخاف العجب.

٣ ـ جاء رجل إليه، فقال: رجل حلف بالطلاق أنك تحفظ مئة ألف

حديث؟ فقال: لو قال أكثر لصدق.

٤ ـ قال الضياء: شاهدت الحافظ غير مرة بجامع دمشق يسأله بعض الحاضرين ـ وهو على المنبر ـ اقرأ لنا أحاديث من غير أجزاء، فيقرأ الأحاديث بأسانيدها عن ظهر قلبه.

٥ ـ قال أبو اليمن الكندي: رأيت الحافظ ابن ناصر، والحافظ أبا العلاء الهمداني وغيرهما من الحفاظ، ما رأيت أحفظ من عبد الغني المقدسي.

وقال مرةً: لم يكن بعد الدارقطني مثل الحافظ عبد الغني.

وقال أيضًا: لم ير الحافظ عبد الغني مثل نفسه.

٦ ـ قال الإمام ربيعة بن الحسن اليمني: قد حضرت الحافظ أبا موسى وهذا الحافظ عبد الغني، فرأيت عبد الغني أحفظ منه.

وأنشد فيه

يا أصدق الناس في بدو وفي حضر   وأحفظ الناس فيما قالت الرسل

إن يحسدوك فلا تعبأ بقائلهم   هم الغثاء وأنت السيل البطل

٧ ـ قال الحافظ عبد الغني: كنت عند ابن الجوزي يومًا، فقال: «وريرة بن محمد الغساني»، فقلت: إنما هو: «وزيرة»، فقال: أنتم أعرف بأهل بلدكم.

٨ ـ قال له الحافظ عبد القادر الرهاويّ: سمعتَ وسمعنا،

وحفظتَ ونسينا .

٩ ـ قال أبو عبد الله محمد بن أميرك الجويني : ما سمعت السِّلَفي يقول لأحد : الحافظ . إلا لعبد الغني المقدسي .

١٠ ـ ومما يدل علىٰ نباهته وقوة حفظه منذ الصغر أنه كان يحضر مجالس الحديث بدمشق ، وكان يحضرها أيضًا الملك نور الدين بن زنكي ، وكان إذا أشكل شيء علىٰ القارئ ، قاله الحافظ ، ثم رحل إلىٰ السِّلَفي ، وكان الملك يأتي بعد ذلك ففقده ، فقال : أين ذاك الشاب ؟ فقالوا : سافر .

١١ ـ وبالجملة فالأمر كما قال الضياء : كل من رأينا في زماننا من المحدثين ممن رأىٰ الحافظ عبد الغني ، وجرىٰ ذكر حفظه ومذاكرته ، قال : ما رأينا مثله ، أو نحو هذا .

٣ ـ رحلاته

لقد كان الحافظ عبد الغني ـ رحمه الله ـ شأنه شأن الحفاظ الكبار من قبله ، فقلما تجد حافظًا من الحفاظ ، أو عالِمًا من العلماء ، إلا وقد رحل في طلب العلم .

والرحلة في طلب العلم أمر معروف في الإسلام منذ الصدر الأول وقد ألف الخطيب البغدادي كتابه المعروف «الرحلة في طلب الحديث» .

ومالهم لا يرحلون ، وقد أوصىٰ بهم النبي ﷺ ، فقد روىٰ ابن

ماجة (٢٤٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «سيأتيكم أقوام يطلبون العلم، فإذا رأيتموهم، فقولوا لهم: مرحبًا مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ، واقنوهم»، قلت للحكم: ما «اقنوهم»؟ قال: علموهم. وفي نسخة: «وأفتوهم».

ولقد رحل الحافظ وهو في العشرين من عمره تقريبًا فرحل إلى بغداد مرتين، أولاهما كانت سنة (٥٦١هـ)، فرحل هو وابن خاله الشيخ الموفَّق، فكانا يخرجان معًا، ويذهب أحدهما في صحبة رفيقه إلى درسه وسماعه، كانا شابين مُخْتَطِّين، وخوفهما الناس من أهل بغداد، وكان الحافظ ميله إلى الحديث، والموفق يريد الفقه، فتفقه الحافظ، وسمع الموفق، فلما رآهما العقلاء على التصون وقلة المخالطة أحبوهما، وأحسنوا إليهما، وحصَّلا علمًا جمًا، فأقاما ببغداد نحو أربع سنين، ونزلا أولاً عند الشيخ عبد القادر، فأحسن إليهما، ثم مات بعد قدومهما بخمسين ليلة، ثم اشتغلا بالفقه والخلاف على ابن الْمَنِّي.

ثم رحل إلى الحافظ أبي طاهر السِّلَفي بالإِسْكَنْدَرِيَّة مرتين، الأولى سنة(٥٦٦هـ).

قال الحافظ عبد الغني: لما قدمت على السّلفي سألني عن أشياء وقال: من هو محمد بن عبد الرحمن الذهبي ؟فقلت: المخلّص[1].

---

(١) قلت: له ترجمة في« سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٧٨)، وسؤال السلفي لعبد الغني ليس سؤال تعلم، وإنما هو سؤال اختبار، ومثل هذا معروف لدى الشيوخ، ومن ذلك ما وقع=

ومكث عنده في هذه المرة مدة.

ثم رحل إليه المرة الثانية سنة (٥٧٠هـ)، وسمع منه الكثير، فقد كتب عنه نحواً من ألف جزء بها.

وفي هذه المرة سافر إلىٰ مصر فسمع من أبي محمد بن بري النحوي وجماعة.

ثم سافر إلىٰ أصبهان بعد السبعين، وكان خرج إليها، ولم يكن معه من المال إلا القليل، فسهل الله أمره، وسخر له من حمله، وأنفق عليه، حتىٰ دخل أصبهان، فنزل عند أبي الثناء؛ محمود بن سلامة الحراني التاجر، فكان يقول: كان الحافظ نازلاً عندي بأصبهان، وما كان ينام من الليل إلا القليل، بل يصلي، ويقرأ، ويبكي، حتىٰ ربما منعنا النوم إلىٰ السحر.

ومما وقع له في رحلته إلىٰ أصبهان قوله:

أضافني رجل بأصبهان، فلما تعشينا كان عنده رجل أكل معنا، فلما قمنا إلىٰ الصلاة لم يصل! فقلت: ماله؟ قالوا: هذا رجل شمسي - يعني: يعبد الشمس - فضاق صدري.

وقلت للرجل: ما أضفتني إلا مع كافر؟

قال: إنه كاتب وله عندنا راحة، ثم قمت بالليل أصلي والشمسي

=للذهبي مع شيخه ابن دقيق العيد.

يستمع، فلما سمع القرآن تزفّر، فلما كان بعد أيام جاء إليّ الذي أضافني، وقال: إن الشمسي يريد أن يُسْلِم، فمضيت إليه فأسلم، وقال: من تلك الليلة ـ لما سمعتك تقرأ القرآن ـ وقع الإسلام في قلبي.

وفي هذه الرحلة اجتمع بالحافظ أبي موسىٰ المديني، وسمع منه.

ورحل أيضًا إلىٰ الموصل، وحران، وهمدان، وغير ذلك، وهو في كل رحلاته يفيد، ويستفيد، وينشر سنة النبي ﷺ.

٤ ـ أوقاته

أما حفاظه علىٰ الوقت فلا يعرف له نظير في زمانه في ذلك.

قال أخوه العماد: ما رأيت أحدًا أشد محافظة علىٰ وقته من أخي.

قال الضياء: كان شيخنا الحافظ ـ رحمه الله ـ لا يكاد يضيع شيئًا من زمانه بلا فائدة؛ فإنه كان يصلي الفجر، ويلقن الناس القرآن، وربما قرأ شيئًا من الحديث، فقد حفظنا منه أحاديث جمة تلقينًا، ثم يقوم ويتوضأ، فيصلي ما شاء الله له أن يصلي إلىٰ قبل وقت الظهر، ثم ينام نومة يسيرة إلىٰ وقت الظهر، ويشتغل إما للتسميع بالحديث، أو بالنسخ إلىٰ المغرب، فإن كان صائمًا أفطر بعد المغرب، وإن كان مفطرًا صلىٰ من المغرب إلىٰ عشاء الآخرة، فإذا صلىٰ العشاء الآخرة نام إلىٰ نصف الليل أو بعده، ثم قام كأن إنسانًا يوقظه، فيتوضأ ويصلي إلىٰ قرب الفجر،

وربما توضأ في الليل سبع مرات أو أكثر، فقيل له في ذلك؟ فقال: ما تطيب لي الصلاة إلا ما دامت أعضائي رطبة، ثم ينام نومة يسيرة إلىٰ الفجر، وهذا دأبه.

وقال الضياء: سألت خالي الإمام موفق الدين عن الحافظ؟ فكتب بخطه، وقرأته عليه:

كان جامعًا للعلم والعمل، وكان رفيقي في الصبا، وفي طلب العلم، وما كنا نستبق إلىٰ خير إلا سبقني إليه إلا القليل، وكمل الله فضيلته بابتلائه بأذىٰ أهل البدعة، وعداوتهم إياه، وقيامهم عليه، ورزق العلم، وتحصيل الكتب الكثيرة، إلا أنه لم يعمر حتىٰ يبلغ غرضه في روايتها ونشرها، ـ رحمه الله ـ.

وقال نصر بن رضوان المقرئ: ما رأيت أحداً علىٰ سيرة الحافظ، كان مشتغلاً طول زمانه.

وقال الضياء: وكان قد ضعف بصره من البكاء، والنسخ، والمطالعة، وكتب بخطه المتقن ما لا يوصف كثرته، ولم يزل ينسخ ويصنف، ويحدث ويفيد المسلمين، ويعبد الله حتىٰ توفاه الله علىٰ ذلك.

قلت: نسخ الكثير ـ خاصة مصنفاته ـ بخطه المليح، الشديد السرعة، الغير منقوط غالبًا، وكثير مما نسخه إلىٰ اليوم في المكتبة الظاهرية بدمشق، والتي نقلت فيما بعد إلىٰ مكتبة الأسد الوطنية.

٥ ـ إفادته

قال الضياء: كان الحافظ ـ رحمه الله ـ مجتهداً على طلب الحديث، وسماعه للناس من قريب وغريب، فكان كل غريب يأتي يسمع عليه، أو يعرف أنه يطلب الحديث يكرمه ويبره، ويحسن إليه إحسانًا كثيراً، وإذا صار عنده طالب يفهم شيئًا أمره بالسفر إلى المشايخ بالبلاد، ويفرح لهم بسماع ما يحصلونه، وأحيى الله به حديث رسول الله ﷺ، فمن سمع حديثًا من أصحابنا كان بسببه، ومن كان من غير أصحابنا كان طلبهم حسداً له؛ لما يرون من حرصه، وكثرة طلبه.

سمعت أبا إسحاق؛ إبراهيم بن محمد الحافظ يقول: ما رأيت الحديث في الشام كلّه إلا ببركة الحافظ؛ فإنني كل من سألته يقول: أول ما سمعت على الحافظ عبد الغني، وهو الذي حرّضني.

وسمعت أبا موسى ابن الحافظ يقول: أوصاني أبي عند موته: لا تضيعوا هذا العلم الذي تعبنا عليه. يعني: الحديث.

وحرَّضني على السفر إلى مصر، وسافر معنا ولده أبو سليمان وله نحو عشر سنين، وبعث معنا «المعجم الكبير» للطبراني، وكتاب البخاري، و«السيرة»، وكتب إلى زين الدين علي بن نجا يوصيه بنا.

وسيَّر قبلنا ولديه محمداً وعبد الله إلى أصبهان، وكان عبد الله صغيراً، ثم سفَّر إسماعيل بن ظفر إلى أصبهان، وزوّده، وأعطاه ما

احتاج إليه، وقبل ذلك حرَّض أبا الحجاج؛ يوسف بن خليل على السفر.

قال الذهبي: هو رحَّل ابن خليل إلى أصبهان، ورحل ابنيه العز محمداً وعبد الله إلى أصبهان، وسفَّر ابنَ أخته؛ محمد بن عمر بن أبي بكر[1]، وابن عمه؛ علي بن أبي بكر.

وكان هو ـ رحمه الله ـ يقرأ الحديث ليلة الخميس ويوم الجمعة بجامع دمشق، ويجتمع الخلق، وكان يقرأ ويَبكي ويُبَكّي الناس كثيراً، حتى إن من حضر مجلسه مرة لا يكاد يتركه؛ لكثرة ما يطيب قلبه، وينشرح صدره فيه، وكان إذا فرغ دعا دعاءاً كثيراً.

وقال الضياء أيضًا: سمعت شيخنا أبا الحسن؛ علي بن نجا الواعظ بالقرافة يقول على المنبر: قد جاء الإمام الحافظ، وهو يريد أن يقرأ الحديث، فأشتهي أن تحضروا مجلسه ثلاث مرات، وبعدها أنتم تعرفونه، وتحصل لكم الرغبة، فجلس أول يوم ـ وكنت حاضراً بجامع القرافة ـ فقرأ أحاديث بأسانيدها عن ظهر قلبه، وقرأ جزءاً، ففرح الناس بمجلسه فرحًا كثيراً، فقال ابن نجا: قد حصل الذي كنت أريده في أول مجلس.

وسمعت بعض من حضر مجلسه بمصر بمسجد المصنع[2]، يقول:

---

(١) قلت: هو راوي هذا الكتاب وناسخه، انظر ترجمته في هذه المقدمة ص (٨١).

(٢) هو مسجد الوزير ابن الفرات، وهو المسجد الذي توفي به الحافظ، وكان هذا المسجد=

إن الناس بكوا حتى غشي على بعضهم. قال: وقال بعض المصريين: ما كنا إلا مثل الأموات حتى جاء الحافظ، فأخرجنا من القبور.

وكان يجلس بمصر في غير موضع يقرأ الحديث.

٦ ـ من فتاويه

نقل ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» شيئًا من فتاويه، وهي:

● سئل عن حديث: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة»، هل هو منسوخ؟

فأجاب: بل هو محكم ثابت، لكن زيد فيه وضم إليه شروط أخر، وفرائض فرضها الله على عباده. وذكر قول الزهري في ذلك.

● وسئل عمن كان في زيادة من أحواله، فحصل له نقص؟

فأجاب: أما هذا فيريد المجيب عنه أن يكون من أرباب الأحوال وأصحاب المعاملة. وأنا أشكو إلى الله تقصيري وفتوري عن هذا وأمثاله من أبواب الخير، وأقول، وبالله التوفيق:

إن من رزقه الله خيراً من عمل أو نور قلب، أو حالة مرضية في جوارحه وبدنه، فليحمد الله عليها، وليجتهد في تقييدها بكمالها،

=بطحاني الموقف، بجانب دار الحافظ المنذري، انظر «التكملة»(٢/ ٦٦و٣/ ٩٦ ـ ٩٧).

وشكر الله عليها، والحذر عن زوالها بزلة أو عثرة. ومن فقدها فليكثر من الاسترجاع، ويفزع إلى الاستغفار والاستقالة، والحزن على ما فاته، والتضرع إلى ربه، والرغبة إليه في عودها إليه، فإن عادت، وإلا عاد إليه ثوابها وفضلها إن شاء الله تعالى.

● وسئل مرة أخرى في معنى ذلك؟

فأجاب: أما فقدان ما نجده من الحلاوة واللذة، فلا يكون دليلاً على عدم القبول؛ فإن المبتدئ يجد مالا يجد المنتهي، فإنه ربما ملت النفس وسئمت؛ لتطاول الزمان، وكثرة العبادة. وقد روي عن رسول الله ﷺ: أنه كان ينهى عن كثرة العبادة والإفراط فيها، ويأمر بالاقتصاد خوفًا من الملل. وقد روي؛ أن أهل اليمن لما قدموا المدينة جعلوا يبكون، فقال أبو بكر رضي الله عنه: هكذا كنا حتى قست القلوب.

● وسئل عن يزيد بن معاوية؟

فأجاب: خلافته صحيحة. قال: وقال بعض العلماء: بايعه ستون من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم ابن عمر. وأما محبته: فمن أحبه فلا ينكر عليه، ومن لا يحبه فلا يلزمه ذلك؛ لأنه ليس من الصحابة الذين صحبوا رسول الله ﷺ، فيلتزم محبتهم إكرامًا لصحبتهم، وليس ثم أمر يمتاز به عن غيره من خلفاء التابعين، كعبد الملك وبنيه.

وإنما يمنع من التعرض للوقوع فيه؛ خوفًا من التسلق إلى أبيه، وسدًا لباب الفتنة.

● وسئل عن دخول النساء الحمام؟

فأجاب: إذا كان للمرأة عذر، فلها أن تدخل الحمام؛ لأجل الضرورة والأحاديث في هذا أسانيدها متقاربة. قد جاء النهي والتشديد في دخولهن. وجاءت الرخصة للنفساء والسقيمة. والذي يصح عندي: أنها إذا دخلت من عذر فلا بأس إن شاء الله، وإن استغنت عن الدخول، وكان له عنها غناء، فلا تدخل. وهذا رأينا في أهلنا، ومن يأخذ بقولنا. نسأل الله التوفيق والعفو والعافية.

٧ ـ أمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر

قال الضياء: كان لا يرىٰ منكراً إلا غيره بيده، أو بلسانه، وكان لا تأخذه في الله لومة لائم، قد رأيته مرة يهريق خمراً، فجبذ صاحبه السيف، فلم يخف منه، وأخذه من يده، وكان قويًا في بدنه، وفي أمر الله، وكثيراً ما كان بدمشق ينكر المنكر، ويكسر الطنابير والشبابات.

قال خالي الموفق: كان الحافظ لا يصبر عن إنكار المنكر إذا رآه، وكنا مرة أنكرنا علىٰ قوم، وأرقنا خمرهم، وتضاربنا، فسمع خالي؛ أبو عمر، فضاق صدره، وخاصمنا! فلما جئنا إلىٰ الحافظ طيب قلوبنا، وصوَّب فعلنا، وتلا: ﴿وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ . . ﴾ [لقمان: ١٧].

وسمعت أبا بكر بن أحمد الطحان قال: «كان بعض أولاد صلاح الدين قد عُملت لهم طنابير، وحُملت إليهم، وكانوا في بعض البساتين يشربون، فكسرها. قال: فحدثني الحافظ، قال: فلما كنت أنا وعبد الهادي عند حمام كافور إذا قوم كثير معهم عصي، فخففت المشي، وجعلت أقول: حسبي الله ونعم الوكيل، فلما صرت على الجسر لحقوا صاحبي، فقال: أنا ما كسرت لكم شيئًا، هذا هو الذي كسر! قال: فإذا فارس يركض، فترجل، وقبل يديّ، وقال: الصبيان ما عرفوك.

وكان قد وضع الله له هيبة في النفوس».

وقال الضياء: «سمعت بعض أصحابنا يحكي عن الأمير درباس المهراني؛ أنه دخل مع الحافظ إلى الملك العادل، فلما قضى الملك كلامه مع الحافظ، جعل يتكلم مع بعض الحاضرين في أمر ماردين وحصارها وكان حاصرها قبل ذلك، فسمع الحافظ كلامه.

فقال: أيش هذا؟! وأنت بعدُ تريد قتال المسلمين، ما تشكر الله فيما أعطاك، أما... أما؟! قال: فما أعاد ولا أبدى!

ثم قام الحافظ وقمت معه، فقلت: أيش هذا؟ نحن كنا نخاف عليك من هذا الرجل، ثم تعمل هذا العمل؟!

قال: أنا إذا رأيت شيئًا لا أقدر أصبر.

وسمعت أبا بكر بن الطحان قال: «كان في دولة الأفضل جعلوا

الملاهي عند درج جيرون[1]، فجاء الحافظ فكسر شيئًا كثيراً، ثم صعد المنبر يقرأ الحديث، فجاء رسول القاضي يأمره بالمشي إليه؛ ليناظره في الدف والشبابة، فقال: ذاك عندي حرام، ولا أمشي إليه، إن كان له حاجة فيجيء هو، ثم قرأ الحديث، فعاد الرسول، فقال: قد قال: لا بد من المشي إليه؛ أنت قد بطلت هذه الأشياء على السلطان، فقال الحافظ: ضرب الله رقبته ورقبة السلطان، فمضى الرسول وخفنا أن تجري فتنة، فما جاء أحد بعد ذلك».

فكان ـ بحقٍّ ـ أمَّاراً بالمعروف نهّاءاً عن المنكر. رحمه الله.

٨ ـ عقيدته

• لا شك أن عقيدة الحافظ عبد الغني عقيدة سلفية أثرية، وإن افترى عليه المبتدعة الأشاعرة، وغيرهم، حتى إنه لم يسلم من بعض الحنابلة!!

فقد كان ـ رحمه الله ـ «متمسكًا بالسنة على قانون السلف، ولم يزل بدمشق يحدث، وينتفع به الناس إلى أن تكلم في الصفات والقرآن بشيء أنكره عليه أهل التأويل؛ من الفقهاء، وشنعوا به عليه».

قلت: ابتلي ـ رحمه الله ـ، وأوذي كثيراً بسبب عقيدته السلفية[2]، ولكنه ما دارى ولا لان.

---

(١) وهذا الدرج باق إلى اليوم، وقد رأيته، وهو بالقرب من الباب الشرقي للجامع الأموي.

(٢) كما سيأتي في المبحث التالي.

ولما طُلب منه أن يكتب عقيدته، كتب: أقول كذا لقول الله كذا، وأقول كذا لقول رسول الله ﷺ كذا، حتىٰ أتىٰ علىٰ المسائل التي شنعوا بها عليه، فلما رأىٰ الملك الكامل ما كتب الحافظ، قال: أيش أقول في هذا، يقول بقول الله عز وجل، وقول رسوله ﷺ. فخلّىٰ عنه.

قلت: ولا يُتهم من ألف في نصرة العقيدة السلفية ـ في كل عصر ومصر ـ إلا من عصبيٍّ، أو مفترٍ، أو قليل ورع، أو صاحب هوىٰ ومراء، أو من حاسد. نعوذ بالله من الخذلان.

وهذا الحافظ ـ رحمه الله ـ قد ألف في العقيدة مؤلفات علىٰ مذهب السلف الصالح رضي الله عنهم، فله «كتاب التوحيد»، وقد قرأته ـ مخطوطًا ـ وما فيه إلا الأثر، وله «كتاب الأربعين من كلام رب العالمين» وكتاب «الصفات»، وكتاب «اعتقاد الشافعي».

فرحمه الله من سلفي أثري متبع.

٩ ـ ما ابتلي به الحافظ

ابتلي الحافظ ـ رحمه الله ـ كثيراً، كغيره من أهل السنة، قال ابن قدامة: «وكمل الله فضيلته بابتلائه بأذىٰ أهل البدعة وعداوتهم». فقد آذوه، وبلغ بهم الحال أن وشوا به إلىٰ الحكام.

وبلغ الحال من بعضهم أن أرسل إلىٰ الملك العادل يبذل في قتل

الحافظ خمسة آلاف دينار!

ولكنه ـ رحمه الله ـ لم يكن ممن تأخذه في الله لومة لائم، وأكثر ما جر عليه البلاء قيامه بنشر أحاديث النزول والصفات، وكعادة أهل البدع والضلال في كل عصر ومصر، وموقفهم من الآثار ومتبعيها، فقد قاموا عليه، ورموه بالتجسيم، وأما هو ـ رحمه الله ـ فقد كان قويًا في الحق، يجهر به، ولم يكن يداريهم كما فعل غيره من علماء عصره.

قال الضياء: كان الحافظ يقرأ الحديث بدمشق، ويجتمع الخلق عليه، ويبكّي الناس، وينتفعون بمجالسه كثيراً، فوقع الحسد عند المخالفين بدمشق، فجعلوا لهم وقتًا لقراءة الحديث، وجمعوا الناس[1]، فكان هذا ينام، وهذا بلا قلب، فلم تشتف قلوبهم بذلك!

فشرعوا في المكيدة؛ بأن أمروا الإمام الناصح أبا الفرج؛ عبد الرحمن بن نجم بن الحنبلي الواعظ بأن يجلس يعظ في الجامع تحت قبة النسر بعد الجمعة وقت جلوس الحافظ.

فلما بلغني ذلك قلت لبعض أصحابنا: هذه مكيدة والله. ما ذلك لحبهم الناصح، وإنما يريدون أن يعملوا شيئًا.

فأول ذلك أن الحافظ والناصح أرادا أن يختلفا الوقت، ثم اتفقا على أن يجلس الناصح بعد صلاة الجمعة، ثم يجلس الحافظ بعد صلاة

(١) يعني: بغير رغبتهم في الحضور.

العصر ، فلما كان بعض الأيام ، والناصح قد فرغ من مجلسه ، فدسوا له رجلاً ناقص العقل من بيت ابن عساكر[1] ، فقال للناصح كلاماً معناه : إنك تقول الكذب على المنبر ، فضرب ذلك الرجل وهرب فأتبع وخبّئ في الكَلاسة ، فتمت لهم المكيدة بهذه الواقعة .

فمشوا إلى الوالي ، وقالوا : هؤلاء الحنابلة ما قصدهم إلا الفتنة ، واعتقادهم يخالف اعتقادنا .

ثم إنهم جمعوا كبراءهم ، ومضوا إلى القلعة إلى الوالي ، وقالوا : نشتهي أن يحضر الحافظ عبد الغني ، وكان مشايخنا قد سمعوا بذلك ، فانحدروا إلى دمشق ؛ خالي الإمام موفق الدين ، وأخي الإمام الشمس البخاري وجماعة الفقهاء ، وقالوا : نحن نناظرهم .

وقالوا للحافظ : اقعد أنت لا تجيء ؛ فإنك حادٌّ ، ونحن نكفيك ، فاتفق أنهم أرسلوا إلى الحافظ من القلعة وحده فأخذوه ، ولم يعلم أصحابنا بذلك ، فناظروه ، وكان أجهلهم يغرى به ، فاحتد .

وكانوا قد كتبوا شيئًا من اعتقاداتهم ، وكتبوا خطوطهم فيه ، وقالوا له : اكتب خطك ، فأبى ، ولم يفعل .

---

(١) قال الذهبي في «السير»(٢٠/ ٥٦٨) : «بلغنا أن الحافظ عبد الغني المقدسي بعد موت ابن عساكر نَفَّذَ من استعار له شيئًا من (تاريخ دمشق) ، فلما طالعه انبهر لسعة حفظ ابن عساكر ، ويقال : ندم على تفويت السماع منه ، فقد كان بين ابن عساكر وبين المقادسة واقع ، رحم الله الجميع» .

فقالوا للوالي : الفقهاء كلهم قد اتفقوا على شيء وهو يخالفهم، وكان الوالي لا يفهم شيئًا، فاستأذنوه في رفع منبره، فأرسلوا الأسرى، فرفعوا ما في جامع دمشق من منبر وخزانة ودرابزين. وقالوا: نريد أن لا تجعل في الجامع إلا صلاة أصحاب الشافعي، وكسروا منبر الحافظ، ومنعوه من الجلوس، ومنعوا أصحابنا من الصلاة في مقامهم في الجامع[1]، ففاتتهم صلاة الظهر!

ثم إن الناصح ابن الحنبلي جمع السوقة وغيرهم، وقال: إن لم يخلونا نصلي باختيارهم صلينا بغير اختيارهم، فبلغ ذلك القاضي[2] ـ وهو كان صاحب الفتنة ـ فأذن لهم بالصلاة، وخاف أن يصلّى بغير إذنه! وكان الحنفية قد حموا مقصورتهم بالجند!

ثم إن الحافظ ضاق صدره، ومضى إلى بعلبك، فأقام بها مدة يقرأ الحديث، وكان الملك العادل في بلاد الشرق، فقال أهل بعلبك للحافظ:

(١) وذلك أن أصحاب كل مذهب! كانت لهم جماعتهم وإمامهم، وكانوا لا يصلون جماعة واحدة، ولا يصلي بعضهم خلف بعض، بل في المسجد الواحد تقام أربع جماعات على عدد المذاهب الفقهية!! نعوذ بالله من الجهل والهوى وفرقة الكلمة، انظر ص (٧٩) التعليق على الحديث رقم(١٦١).

(٢) هو: محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن عبد العزيز القرشي قاضي دمشق، قال الحافظ ابن كثير في حوادث سنة (٥٩٨هـ): «ثم إنه خولط في عقله، فكان يعتريه شبه الصرع إلى أن توفي في شعبان من هذه السنة، ودفن بتربته بسفح قاسيون. ويقال: إن الحافظ عبد الغني دعا عليه، فحصل له هذا الداء العضال، ومات، وكذلك الخطيب الدولعي توفي فيها، وهما اللذان قاما على الحافظ عبد الغني، فماتا في هذه السنة، فكانا عبرة لغيرهما».

إن اشتهيت جئنا معك إلىٰ دمشق؛ نؤذي من أذاك، فقال: لا، ثم إنه توجه إلىٰ مصر، ولم يعلم أصحابنا بسفره، فبقي مدة بنابلس؛ يقرأ الحديث.

وجاء شاب من أهل دمشق بفتاوىٰ من أهلها إلىٰ صاحب مصر الملك العزيز، ومعه كتب: أن الحنابلة يقولون كذا وكذا، مما يشنعون به ويفترونه عليهم، وكان ذلك الوقت قد خرج ـ أي: الملك ـ نحو الإسكندرية يتفرج، فقال: إذا رجعنا من هذه السفرة أخرجنا من بلادنا من يقول بهذه المقالة، فلم يرجع إلا ميتًا؛ فإنه عدا به الفرس خلف صيد، فشبّ به الفرس وسقط عليه، وخسف صدره، فأقيم ابنه صبي، فجاء الأفضل ابن صلاح الدين من صرخد، وأخذ مصر، وعسكر وكرّ إلىٰ دمشق، فلقي الحافظ عبد الغني في الطريق، فأكرمه إكرامًا كثيرًا، وبعث يوصي به بمصر.

فلما وصل الحافظ إلىٰ مصر تلقي بالبشر والإكرام، وأقام بها يُسمع الحديث بمواضع منها وبالقاهرة، وقد كان بمصر كثير من المخالفين، لكن كانت رائحة السلطان تمنعهم من أذىٰ الحافظ لو أرادوه.

ثم جاء الملك العادل، وأخذ مصر، وأكثر المخالفون عنده علىٰ الحافظ، وسمعت أن بعضهم بذل في قتل الحافظ خمسة آلاف دينار، فاستدعي، وأكرمه العادل، حتىٰ قال الحافظ نفسه:

«والملك العادل اجتمعت به، وما رأيت منه إلا الجميل، فأقبل عليّ

وقام لي، والتزمني، ودعوت له، ثم قلت: عندنا قصور هو الذي يوجب التقصير، فقال: ما عندك لا تقصير ولا قصور، وذُكر أمر السنة، فقال: ما عندك شيء تعاب به، لا في الدين ولا الدنيا، ولا بد للناس من حاسدين».

فلما كان اليوم الثاني من دخوله عليه، إذا الأمراء مثل سركس وأزكش قد جاءوا إلى الحافظ، فقالوا: آمنا بكرامتك يا حافظ. وذكروا أن العادل قال: ما خفت من أحد ما خفت من هذا الرجل، فقلنا: أيها الملك! هذا رجل فقيه! أيش خفت منه؟ قال: لما دخل ما خيل إليّ إلا أنه سبع يريد أن يأكلني. فقلنا: هذه كرامة للحافظ.

ثم سافر العادل إلى دمشق، وبقي الحافظ بمصر، والمخالفون لا يتركون الكلام فيه، فلما أكثروا عزم الملك الكامل على إخراجه من مصر.

واعتقل في دار سبع ليال، فكان يقول: ما وجدت راحة بمصر مثل تلك الليالي.

وقال الشجاع ابن أبي زكريا الأمير: قال لي الملك الكامل يومًا: هاهنا رجل فقيه، قالوا: إنه كافر. قلت: لا أعرفه. قال: بلى. هو محدِّث. قلت: لعله الحافظ عبد الغني؟ قال: هذا هو. فقلت: أيها الملك! العلماء أحدهم يطلب الآخرة، والآخر يطلب الدنيا، وأنت هاهنا باب الدنيا، فهذا الرجل جاء إليك، أو أرسل إليك شفاعة، أو رقعة؛ يطلب منك شيئًا؟ قال: لا. فقلت: أيها الملك! والله هؤلاء القوم

يحسدونه، فهل في هذه البلاد أرفع منك؟ قال: لا. فقلت: هذا الرجل أرفع العلماء كما أنت أرفع الناس هاهنا. فقال: جزاك الله خيراً كما عرفتني هذا.

ثم إني أرسلت[1] رقعة إلىٰ الملك الكامل أوصيه به، فأرسل إليّ: تجئ. فمضيت إليه، وإذا عنده جماعة، منهم شيخ الشيوخ - يعني: ابن حمويه - وعز الدين الزنجاني الأمير، فقال لي الملك: نحن في أمر الحافظ، فقلت: أيها الملك! القوم يحسدونه، ثم بيننا شيخ الشيوخ - وحلّفته - : هل سمعت من الحافظ كلاماً يخرج عن الإسلام؟ فقال: لا والله. ما سمعت عنه إلا كل جميل، وما رأيته قط.

ثم تكلم ابن الزنجاني، فمدح الحافظ مدحًا كثيراً، ومدح تلامذته، وقال: أنا أعرفهم، فما رأيت مثلهم.

فقلت: وأنا أقول شيئًا آخر. فقال: ما هو؟ فقلت: لا يصل إليه شيء يكرهه حتىٰ يقتل من الأكراد ثلاثة آلاف. فقال الملك الكامل: لا يؤذىٰ الحافظ. فقلت: اكتب خطك بذلك، فكتب.

ثم طلب من الحافظ أن يكتب اعتقاده، فكتب: أقول كذا لقول الله كذا، وأقول كذا لقول رسول الله ﷺ كذا، حتىٰ فرغ من المسائل التي يخالفونه فيها، فلما وقف عليها الملك الكامل، قال: أيش أقول في هذا، يقول بقول الله عز وجل، وقول رسوله ﷺ؟!

(١) الكلام للأمير الشجاع.

ومما ابتلي به ما وقع له في أصبهان

فقد كان الحافظ أبو نعيم أخذ على الحافظ ابن منده أشياء في كتاب «معرفة الصحابة»، وكان الحافظ أبو موسى المديني يشتهي أن يأخذ على أبي نعيم في كتابه «معرفة الصحابة»، فما كان يجسُر، فلما جاء الحافظ عبد الغني إلى أصبهان أشار إليه بذلك، فأخذ على أبي نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» نحواً من مئتين وتسعين موضعًا، فلما سمع بذلك الصدر عبد اللطيف بن الخُجَنْدي طلب الحافظ عبد الغني، وأراد إهلاكه فاختفى الحافظ، وما أُخرج من أصبهان إلا في إزار؛ وذلك أن بيت الخُجَنْدي أشاعرة، وكانوا يتعصبون لأبي نعيم، وكانوا رؤساء البلد[1].

ومما ابتلي به ما وقع له بالموصل

قال الضياء: سمعت الحافظ يقول: كنا بالموصل نسمع «الجرح والتعديل» للعقيلي، فأخذني أهل الموصل، وحبسوني، وأرادوا قتلي من أجل ذكر أبي حنيفة فيه، قال: فجاءني رجل طويل معه سيف، فقلت: لعل هذا يقتلني وأستريح، قال: فلم يصنع شيئًا، ثم إنهم أطلقوني. وكان يسمع هو وابن البرني، فأخذ ابن البرني الكراس التي فيها ذكر أبي حنيفة، ففتشوا الكتاب، فلم يجدوا شيئًا، فهذا كان سبب خلاصه، والله أعلم.

---

(١) قال ابن رجب في «الذيل»(٢/ ٢٠): «هذا في غاية الجهل والهوى، وإلا فما الذي يتعلق بهذا من المذاهب، واختلاف المقالات؟».

١٠ ـ شيوخه

سمع بدمشق من أبي المكارم ؛ عبد الواحد بن محمد بن هلال ، وأبي علي ؛ الحسن بن مكي بن جعفر الصوفي ، وأبي المعالي ؛ عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر ، وأبي عبد الله ؛ محمد بن حمزة بن أبي جميل ، وغيرهم .

وسمع بالموصل من الخطيب أبي الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي .

وسمع ببغداد من الفقيه أبي محمد ؛ عبد القادر بن أبي صالح الجيلي ، وأبي طالب ؛ المبارك بن علي بن محمد بن خضير الصيرفي ، وأبي الفضل ؛ المبارك بن المبارك بن صدقة السمسار ، وأبي الفتوح ؛ عبد القاهر بن محمد بن عبد الله بن الوكيل ، وأبي بكر ؛ أحمد بن المقرب الكرخي ، وأبي المعالي ؛ أحمد بن عبد الغني بن محمد الباجسرائي ، وأبي الحسن ؛ سعد الله بن نصر بن الدجاجي ، والحافظ أبي أحمد ؛ معمر بن عبد الواحد بن الفاخر ، وأبي الفتح ؛ محمد بن عبد الباقي بن سلمان ، وأبي المظفر ؛ يحيىٰ بن علي بن خطاب الخيمي ، وأبي بكر ؛ عبد الله بن محمد بن النقور ، وأبي القاسم ؛ يحيىٰ بن ثابت بن بندار ، وأبي زرعة ؛ طاهر بن محمد المقدسي ، وأبي المكارم ؛ المبارك بن محمد بن المعمر البادرائي ، وأبي الحسن ؛ علي بن المبارك بن الحسين بن نغوبا الواسطي وأبي محمد ؛ عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب ، وجماعة كبيرة .

وسمع بهمذان من أبي المحاسن؛ عبد الرزاق بن إسماعيل، وأبي سعيد المطهر بن عبد الكريم، وأبي الفرج؛ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل القومسانيين، وغيرهم.

وسمع بأصبهان من الحافظين: أبي موسى؛ محمد بن أبي بكر المديني، وأبي سعد؛ محمد بن عبد الواحد بن عبد الوهاب الصائغ، وأبي الفتح؛ عبد الله بن أحمد بن أبي الفتح الخرقي، وأبي العباس؛ أحمد بن أبي منصور أحمد بن محمد بن ينال، وأبوي رشيد: حبيب بن إبراهيم بن عبد الله المقرئ، وإسماعيل بن غانم بن خالد البيع، وأبي غالب؛ محمد بن محمد بن ناصر، وأبي عبد الله؛ سفيان، وأبي القاسم؛ علي ابني أبي الفضل بن أبي طاهر الخرقي، وأبي بكر بن يمان بن أبي الفوارس ابن أبي الفتح السباك، وجماعة سواهم

وسمع بمصر من العلامة أبي محمد؛ عبد الله بن بري، وأبي عبد الله؛ محمد بن علي الرحبي، وأبي الحسن؛ علي بن هبة الله بن عبد الصمد الكاملي، وجماعة سواهم.

وسمع بالإسكندرية من الحافظ أبي طاهر؛ أحمد بن محمد الأصبهاني السِّلفي، وأبي محمد؛ عبد الله بن عبد الرحمن العثماني، وأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن خلف الله المقرئ، وأبي الحسين؛ يحيى ابن أبي عبد الله محمد بن أحمد الرازي، وغيرهم.

١١ ـ تلاميذه

قال الذهبي: حدث عنه الشيخ موفق الدين، والحافظ عز الدين محمد، والحافظ أبو موسى عبد الله والفقيه أبو سليمان؛ أولاده، والحافظ الضياء، والخطيب سليمان بن رحمة الأسعردي، والبهاء عبد الرحمن، والشيخ الفقيه محمد اليونيني، والزين ابن عبد الدائم، وأبو الحجاج بن خليل، والتقي اليلداني، والشهاب القوصي، وعبد العزيز ابن عبد الجبار القلانسي، والواعظ عثمان بن مكي الشارعي، وأحمد ابن حامد الأرتاحي، وإسماعيل بن عبد القوي بن عزون، وأبو عيسى عبد الله بن علاق الرزاز، وخلق.

آخرهم موتًا سعد الدين محمد بن مهلهل الجيتي[1].

قلت: وتلاميذه كُثر، وفي بلدان متعددة، فقد قال المنذري في «التكملة» (٢/ ١٩):

«حدث ببغداد، ودمشق، ومصر، ودمياط، والإسكندرية...

حضرت عنده عدة مرات، وحدث من لفظه بشيء من روايته وأنا حاضر، ولم أجد لي عنه سماعًا، وقد أجاز لي في رجب سنة ست وتسعين وخمس مئة».

---

(١) السير (٢١/ ٤٤٦).

١٢ ـ ثناء الناس عليه وحبهم له

رغم عداوة أهل البدع للحافظ وكيدهم له، إلا أن مكانته كانت رفيعة، كما يظهر ذلك لمن يقرأ ترجمته، وما قاله فيه معاصروه.

قال الضياء: ما أعرف أحداً من أهل السنة رآه إلا أحبه ومدحه كثيراً.

وقال: سمعت محمود بن سلامة الحراني بأصبهان قال: كان الحافظ بأصبهان، فيصطف الناس في السوق؛ ينظرون إليه، ولو أقام بأصبهان مدة وأراد أن يملكها لملكها، يعني: من حبهم له، ورغبتهم فيه.

وقال: ولما وصل إلىٰ مصر أخيراً كنا بها، فكان إذا خرج يوم الجمعة إلىٰ الجامع لا نقدر نمشي معه؛ من كثرة الخلق، يجتمعون حوله.

وهذه أقوال بعض المصنفين فيه:

١ ـ قال عنه الذهبي في «السير» (٢١/ ٤٤٣): «الإمام، العالم، الحافظ الكبير، الصادق، القدوة، العابد، الأثري، المتبع، عالم الحفاظ... صاحب الأحكام الكبرىٰ، والصغرىٰ».

وقال (٢١/ ٤٦٥): «وبكل حال فالحافظ عبد الغني من أهل الدين والعلم، والتأله، والصدع بالحق، ومحاسنه كثيرة».

٢ ـ قال المنذري في «التكملة» (٢/ ١٧): «الفقيه الحافظ... كتب الكثير، وله تصانيف مفيدة، ولم يزل يجمع، ويَسمع ويُسمع».

٣ ـ وقال ابن رجب في «الذيل» (٢/ ٥): «الحافظ، الزاهد أبو

محمد، ويلقب تقي الدين، حافظ الوقت، ومحدثه».

٤ ـ قال عنه ابن الملقن في خطبة كتابه «الإعلام» (ج/ ق٢/ ب): «فصل في نبذة مختصرة من حال مصنف هذا الكتاب ـ يعني: العمدة الصغرىٰ ـ المبارك، الذي عم النفع به، وكم من قاصد تحداه فلم ينل شيئًا من مرتبته، وهذا مما يدل علىٰ صدق نية مؤلفه، وعلو منزلته، هو: الحافظ، الإمام، محدث الإسلام... صاحب التصانيف».

٥ ـ قال عنه ابن كثير في «البداية»(١٣/ ٤٣): «كان نادرًا في زمانه في أسماء الرجال؛ حفظًا، وإتقانًا، وسماعًا، وسردًا للمتون».

٦ ـ قال أبو المحاسن بن تغري بردي في«النجوم الزاهرة» (٦/ ١٨٥) : «كان إمامًا، حافظًا، متقنًا، مصنفًا، ثقة، عابدًا، زاهدًا، ورعًا سمع الكثير، ورحل إلىٰ البلاد، وكتب الكثير، وهو أحد أكابر أهل الحديث، وأعيان حفاظهم».

٧ ـ قال ابن العماد في «شذرات الذهب»(٤/ ٣٤٥) : «وإليه انتهىٰ حفظ الحديث متنًا وإسنادًا، ومعرفة بفنونه، مع الورع والعبادة، والتمسك بالأثر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

٨ ـ قال ابن عبد الهادي في «طبقات المحدثين» (٤/ ١٤٧): «الإمام، الحافظ الكبير، محدث الإسلام، وأحد الأئمة الأعلام، صاحب التصانيف النافعة».

١٣ ـ مصنفاته

صنف الحافظ عبد الغني ـ رحمه الله ـ كتبًا كثيرة في السنن، والآثار والعقيدة، والآداب، والرجال، وغير ذلك.

قال ياقوت: «صنف كتبًا في علم الحديث حسانًا مفيدة»[1].

وهذه أسماء ما وقفت عليه من تلك المصنفات:

١ ـ أحاديث الأنبياء. جزء.

٢ ـ أحاديث الشعر. جزء.

٣ ـ أخبار الحسن البصري. جزء.

٤ ـ تحريم القتل وتعظيمه. جزء.

٥ ـ التوحيد. جزء.

٦ ـ حديث الإفك. جزء.

٧ ـ ذكر النار. جزء.

٨ ـ فضائل عمر بن الخطاب.

٩ ـ المصباح في عيون الأحاديث الصحاح. وهو كتاب يشتمل على أحاديث «الصحيحين»، قال الذهبي: «هو مستخرج عليهما بأسانيده»، ويقع الكتاب في ثمانية وأربعين جزءًا[2].

---

(١) معجم البلدان (٢/ ١٦٠).

(٢) الجزء الحديثي عشرون ورقة، كما قال الذهبي في «السير» (٢٠/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩).

١٠ ـ نهاية المراد من كلام خير العباد. وهو كتاب في السنن، مات ـ رحمه الله ـ ولم يبيضه كله، ويقع في نحو مئتي جزء.

١١ ـ اليواقيت. مجلد.

١٢ ـ تحفة الطالبين في الجهاد والمجاهدين. مجلد.

١٣ ـ الآثار المرضية في فضائل خير البرية. أربعة أجزاء.

١٤ ـ الروضة. أربعة أجزاء.

١٥ ـ الذكر. جزءان.

١٦ ـ الأسرار. جزءان.

١٧ ـ التهجد. جزءان.

١٨ ـ الفرج. جزءان.

١٩ ـ الصلات من الأحياء إلى الأموات. جزءان.

٢٠ ـ الصفات. جزءان.

٢١ ـ محنة الإمام أحمد. ثلاثة أجزاء.

٢٢ ـ ذم الرياء. جزء كبير.

٢٣ ـ ذم الغيبة. جزء ضخم.

٢٤ ـ الترغيب في الدعاء والحث عليه. جزء كبير.

٢٥ ـ فضائل مكة. أربعة أجزاء.

٢٦ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. جزء[١].

٢٧ ـ فضائل رمضان. جزء.

٢٨ ـ فضائل عشر ذي الحجة. جزء.

٢٩ ـ فضائل الصدقة. جزء.

٣٠ ـ فضائل الحج. جزء.

٣١ ـ فضائل رجب. جزء.

٣٢ ـ وفاة النبي ﷺ. جزء.

٣٣ ـ الأقسام التي أقسم بها النبي ﷺ. جزء.

٣٤ ـ الأربعين.

٣٥ ـ الأربعين. آخر.

٣٦ ـ الأربعين من كلام رب العالمين.

٣٧ ـ الأربعين. بسند واحد.

٣٨ ـ اعتقاد الإمام الشافعي. جزء كبير.

٣٩ ـ الحكايات. سبعة أجزاء.

٤٠ ـ غنية الحفاظ في تحقيق مشكل الألفاظ. مجلدان.

٤١ ـ الجامع الصغير لأحكام البشير النذير. لم يتم.

---

(١) وقد حققته، ونشرته مكتبة دار السلف بالرياض. الطبعة الأولى(١٤١٦هـ).

٤٢ ـ ذكر القبور. جزء.

٤٣ ـ الأحاديث والحكايات. مئة جزء، وكان يقرؤها للعامة.

٤٤ ـ مناقب عمر بن عبد العزيز. جزء.

قال الذهبي: «وأشياء كثيرة جداً ما تمت، والجميع بأسانيده، بخطه المليح، الشديد السرعة».

● وأما الكتب التي ليست بأسانيد، فهي:

٤٥ ـ عمدة الأحكام الكبرىٰ. وسماه ابن رجب «الأحكام» علىٰ أبواب الفقه، وقال عنه الذهبي: «أحكامه الكبرىٰ»، وهو كتابنا هذا.

٤٦ ـ العمدة في الأحكام، وهو «الصغرىٰ»[1].

٤٧ ـ درر الأثر علىٰ حروف المعجم. قال ابن رجب: «تسعة أجزاء»، وقال الذهبي: «مجلد».

٤٨ ـ سيرة النبي ﷺ. جزء كبير.

٤٩ ـ النصيحة في الأدعية الصحيحة. جزء.

٥٠ ـ الاقتصاد في الاعتقاد. جزء كبير.

٥١ ـ تبين الإصابة لأوهام حصلت لأبي نعيم في معرفة الصحابة. جزء كبير. وقال الذهبي: «جزءان، تدل علىٰ براعته وحفظه».

---

(١) وهو مطبوع متداول له عدة طبعات، وعليه كثير من الشروح. وقد حققته وقامت بنشره مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولىٰ (١٤١٩هـ)، وانتهيت من إعداده للطبعة الثانية علىٰ تسع نسخ خطية بتاريخ (٩/ ٤/ ١٤٢٠هـ)، وهو لدىٰ نفس الدار.

قال الحافظ الضياء: «وشاهدت بخط الحافظ أبي موسى المديني على كتاب«تبيين الإصابة لأوهام حصلت في معرفة الصحابة» الذي أملاه الحافظ عبد الغني، وقد سمعه عليه أبو موسى، وأبو سعد الصائغ، وأبو العباس بن ينال الترك، وخلق كثير.

قال أبو موسى ـ عفا الله عنه ـ: قل من قدم علينا من الأصحاب يفهم هذا الشأن كفهم الشيخ الإمام ضياء الدين[1] أبي محمد عبد الغني ابن عبد الواحد المقدسي ـ زاده الله توفيقًا ـ وقد وفق لتبيين هذه الغلطات ولو كان الدارقطني وأمثاله في الأحياء لصوبوا فعله، وقل من يفهم في زماننا ما فهم، زاده الله علمًا وتوفيقًا».

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «وهو مجلد صغير، أبان فيه عن حفظ باهر، ومعرفة تامة».

٥٢ ـ الكمال في أسماء الرجال.

والحافظ عبد الغني أول من ألف في رجال الكتب الستة، ومؤلفه هذا هو أول المؤلفات في هذا الباب، وهو الأصل لما بعده، وأثنى على كتابه هذا العلماء، فقال عنه المزي: «هو كتاب نفيس، كثير الفائدة»[2].

وقال عنه ياقوت الحموي: «جوّده جداً»[3].

---

(١) كذا بخط أبي موسى!

(٢) تهذيب الكمال (١/ ١٤٧).

(٣) معجم البلدان (٢/ ١٦٠).

● الباب الثاني : التعريف بالمؤلَّف

اسم الكتاب .

نسبة الكتاب للمؤلف .

مصادر المؤلف في الكتاب .

موضوع الكتاب .

منهج الحافظ عبد الغني في الكتاب .

ملاحظات لا مؤاخذات .

بين العمدتين .



١ ـ اسم الكتاب

إن اسم الكتاب الذي خلصت إلىٰ إثباته علىٰ الغلاف هو: «عمدة الأحكام الكبرىٰ». وقد ذكرت أسباب هذا الاختيار في ص(٨٠).

٢ ـ نسبة الكتاب إلى المؤلف

أما نسبة هذا الكتاب للحافظ عبد الغني ـ رحمه الله ـ فهي يقينية لا ريب في ذلك، بل هذا الكتاب من أبرز ما ينسب إلىٰ الحافظ من مؤلفات، إذ جميع من ترجموا للحافظ نصوا علىٰ ذلك، بل إن إمامًا كبيرًا كالذهبي ـ رحمه الله ـ صدَّر تعريفه للحافظ عبد الغني في «السير» (٢١/ ٤٤٣) بقوله: «... صاحب الأحكام الكبرىٰ، والصغرىٰ»، ثم أعاد ذكرها في مصنفات الحافظ.

وأيضًا ابن كثير في «البداية والنهاية»(١٣/ ٤٢) صدَّر ترجمته بقوله: ... «صاحب التصانيف المشهورة، من ذلك: الكمال في أسماء الرجال، والأحكام الكبرىٰ، والصغرىٰ، وغير ذلك».

ثم الدلائل الموجودة علىٰ النسخة الخطية أيضًا لا تدع مجالاً للشك في ذلك، انظر هذه المقدمة ص (٧٧).

وأيضًا نقل ابن الملقن في كتابه «الإعلام» عن «العمدة الكبرىٰ» ـ هذا الكتاب ـ كثيرًا، وهذه النقول متطابقة تمامًا مع هذه النسخة، سوىٰ موضعين اثنين، وقد أشرت إليهما في حاشية ص (٣٣٤ و ٤٢٥).

٣ ـ مصادر الكتاب

نص الحافظ عبد الغني ـ رحمه الله ـ في المقدمة على مصادره في هذا الكتاب، فقال: ص (٣ ـ ٤):

«فما كان فيه **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ** فهو مما اجتمعَ عليه الإمامان: محمد بنُ إسماعيل البُخاري، ومسلم بنُ الحجّاج النيسابوري.

وعَلاَمةُ البُخارِي على انفرادِه : **خ** .

وعَلاَمَةُ مسلم على انفراده : **م** .

وعَلاَمَةُ أبي داود؛ سليمان بنِ الأشعث السجستاني : **د** .

وعَلاَمَةُ أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب بن عليّ النَّسائي : **س** .

وعَلاَمَةُ أبي عيسى؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة التِّرْمذيّ : **ت** .

وعَلاَمَةُ أبي عبد الله؛ محمد بنِ يزيد بن ماجه القَزْويني : **ق** .

ورُبما أضفنا الشيء إلى غير هؤلاء فنُسمّيه» . أ هـ .

قلت: فهذه الكتب الستة قد نص الحافظ عليها صراحة، وأما غيرها فلم يسمها في هذه المقدمة، وقد جردتها كاملةً، فكانت كالتالي:

١ ـ مسند الإمام أحمد، وقد عزا إليه في ستة مواطن، وهي الأحاديث ذوات الأرقام(٣٣ ـ ٧٠ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٦ ـ ٢٥٧).

٢ ـ رواية واحدة من «الزهريات» لمحمد بن يحيى الذُّهْلِيّ برقم

(٩٠) .

٣ ـ رواية واحدة من «الموطأ» للإمام مالك برقم(٢١٢) .

٤ ـ رواية واحدة من «كتاب الدعاء» للطبراني برقم(٢٥٨)، وقد ذكر إسناد الطبراني، وحكم عليه بالضعف .

٥ ـ ذكر جملة : «ولا يعز من عاديت» في قنوت الوتر، ولم يعزها لمصدر، غير أنه بعد أن ذكر أصل الحديث وعزاه لـ : «**د س ق ت**»، قال : «وفي غير هذه الرواية . . .»، ثم ذكر الجملة الماضية، وهي عند الطبراني في «المعجم الكبير»، وفي «السنن الكبرىٰ» للبيهقي .

تلكم هي مصادر الحافظ عبد الغني رحمه الله في هذا الكتاب .

٤ ـ موضوع الكتاب

كما هو واضح مما كتب علىٰ غلاف النسخة فإن موضوع الكتاب خاص بأحاديث الأحكام والحلال والحرام، وهي الأحاديث التي تعنىٰ بالأحكام الشرعية .

وقد كان لعلماء الإسلام عناية خاصة بأحاديث الأحكام، فهذا الدوري يقول : «سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل ـ وهو علىٰ باب أبي النضر ؛ هاشم بن القاسم ـ فقيل له : يا أبا عبد الله! ما تقول في موسىٰ ابن عبيدة، وفي محمد بن إسحاق؟

قال : أما موسىٰ بن عبيدة فلم يكن به بأس ، ولكنه حدَّث أحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .

وأما محمد بن إسحاق ، فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث ـ كأنه يعني المغازي ونحوها ـ

فأما إذا جاءك الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا» ، وقبض الدُّوريّ أصابع يده الأربع من كل يدٍ ، ولم يضم الإبهام .

وعن عبد الرحمن بن مهدي ؛ أنه قال : «إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد ، وتسامحنا في الرجال ، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد ، وانتقدنا الرجال» .

وجاء نحو ذلك عن ابن المبارك أيضًا .

وهو وإن كان لا يعني قبولهم في فضائل الأعمال بالأحاديث الضعيفة ؛ فإنه يبين بوضوح عناية أئمة الإسلام بأحاديث الأحكام .

وقد اعتنىٰ بجمع هذه الأحاديث الحفاظ في كتبهم ، وإفراد كتب مستقلة بهذا النوع من الأحاديث .

وقد كان الحافظ عبد الغني رحمه الله من أوائل مَن وضعوا لبنات هذا البناء وأحكمه ، فلم يسبقه بإفراد هذا النوع من الأحاديث ـ فيما أعلم ـ سوىٰ عبد الحق الإشبيلي رحمه الله (٥٨١هـ) بأحكامه «الكبرىٰ» ،

و«الوسطىٰ»، و«الصغرىٰ»[1].

ثم بعد الحافظ عبد الغني ـ رحمه الله ـ بكتابيه في الأحكام ؛ «الكبرىٰ» ، و«الصغرىٰ» تتابع الناس .

٥ ـ منهج الحافظ عبد الغني في الكتاب

نستطيع أن نقول : إن المؤلف بنىٰ كتابه هذا علىٰ ملامح أساسية ، وهي :

أولاً: افتتح كتابه بمقدمة موجزة جدًا، حدد فيها مصادره في هذا الكتاب، وهي ـ بصفة أساسية ـ الكتب الستة، واتخذ لكل مصدر من تلك المصادر رمزًا خاصًا به .

ثانيًا: رتب كتابه علىٰ أبواب الفقه، فبدأ بكتاب الطهارة، ثم كتاب الصلاة، فكتاب الجنائز . . . وهكذا إلىٰ آخر الكتاب، وهو كتاب العتق .

ثم قسم الكتاب الواحد أبوابًا، فمثلاً كتاب الطهارة جعله في ثلاثة وعشرين بابًا، مفتتحًا الأبواب بـ : «باب الدليل علىٰ وجوب الطهارة»، ثم : «باب وجوب النية في الطهارة، وسائر العبادات»، ثم : «باب من ترك لمعة لم يصبها الماء لم تصح طهارته»، . . . وهكذا .

---

(١) انظر ص (٦) .

ثم يفتح هذه الكتب والأبواب بأصحّ الأحاديث ، مبتدءاً بالأحاديث المتفق عليها قبل غيرها .

مصدرًا الحديث بذكر راويه من الصحابة رضي الله عنهم ، فيقول : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ . . فيذكر الحديث ثم يقول : وعن ابن عمر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ . . . فيذكره ، وهكذا . وغالبًا يقتصر على اسم الصحابي إلا إذا دعت الحاجة فقد يزيد ذكر التابعي ، وقد يذكر أكثر من ذلك من الإسناد حسب الحاجة .

ثالثًا : اختياره للأحاديث بعناية شديدة ، مما يدل على تبحره في حفظ السنة ، وبلوغه الغاية في فقهها .

رابعًا : لا يغفل الإشارة إلى بعض الروايات والألفاظ حينما يسوق الأحاديث ، وهو في هذه الروايات قد يعزوها مطلقًا دون بيان راويها ، والغالب يبين ذلك .

خامسًا : تحريره لألفاظ الحديث ، وحسن سياقته ، وهو في هذا فارس لا يجارى ولا يبارى ، وأعرفه في هذا الباب من قديم ـ عند تحقيقي للصغرى ـ وخاصةً في أحاديث «الصحيحين» ورواياتهما وألفاظهما ، ومن أجل ذلك كنت أثق ثقة تامة في ألفاظه وعزوه ، ورجعت إلى أصول خطية صحيحة من أجل بيان صحة عزو الحافظ ، ودقته في رواياته التي يسردها ؛ لئلا يهجم جاهل فيخطئه اغتراراً ببعض

المطبوعات .

سادسًا: ضم زيادات الحديث الواحد بعضها إلىٰ بعض، وتنسيقها وسياقها مساق الحديث الواحد، وهو آية في ذلك، ومن أوضح الأمثلة علىٰ ما أقول في هذا الكتاب الحديث رقم (٣٥٤) ص (١٩٧)، وهو حديث أنس في الصدقات .

فقد نظمه علىٰ نسقٍ واحدٍ، مع أن البخاري أورده في «صحيحه» في عشرة مواطن .

سابعًا: أتبع كل حديث بذكر من أخرجه من الأئمة .

ثامنًا: تعرض بعد ذلك لأمور أهمها :

١ ـ نقل كلام بعض أهل العلم علىٰ الأحاديث، وقد أكثر من النقل عن الترمذي خاصة .

٢ ـ تعرض لذكر الشواهد ـ وإن كان في مواطن قليلة ـ كما عقب الحديث رقم (١٣٤)، وهو حديث النهي عن الصلاة بعد الصبح حتىٰ ترتفع الشمس، وعن الصلاة بعد العصر حتىٰ تغيب الشمس. ومع أن الحديث متفق عليه، إلا أنه قال :

«وفي الباب: عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن عفراء، وكعب بن مرة،

وأبي أمامة، وعمرو بن عبسة، وعائشة رضي الله عنهم، والصنابحي ولم يسمع من النبي ﷺ».

٣ ـ شرحه للغريب، فقد قام ـ رحمه الله ـ عقب بعض الأحاديث بضبط الغريب وشرحه، ولكنه لم يشرح كل الغريب، وهو في هذا الشرح لا ينقل عن غيره إلا القليل، كنقله عن الخطابي ص (٩)، ونقله عن «سنن أبي داود» كما في ص (٢٠٥) تحت «باب تفسير أسنان الإبل».

٤ ـ بيانه لبعض المبهمات ـ وإن كان نادرًا ـ كقوله عقب الحديث رقم (٧٠٧): «الرجل: هو ماعز بن مالك».

هذه باختصار أهم ملامح منهج الحافظ عبد الغني رحمه الله في هذا الكتاب النفيس.

٦ ـ ملاحظات لا مؤاخذات

١ ـ لاحظت أن المصنف ـ رحمه الله ـ ـ على غير عادته ـ أورد عددًا من الأحاديث غفلاً من التخريج، وهذه الأحاديث بأرقام(٢٣٢ ـ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ـ ٥٩٩ ـ ٦٢٧ ـ ٦٩٤ ـ ٦٩٨ ـ ٧٤٦).

٢ ـ لاحظت أنه في الأحاديث المتفق عليها يكثر من عبارة «متفق عليه». وأحيانًا يستعمل الرمز «خ م»، وفي حديث واحد(٢٥٢) قال: «م خ» بتقديم مسلم على البخاري، وكان الحديث لمسلم و[illegible]!

كما لاحظت على هذا النوع من الأحاديث أنه يكتفي غالبًا بالعزو للصحيحين، وقد يضيف لهما غيرهما، كما في الحديث رقم (٤) فقد خرجه بقوله: «متفق عليه **د ت س ق**»، وقد يعبر عن ذلك بتعبير آخر، فقد قال عقب الحديث(٩١): «رواه الجماعة»، وأيضًا في حديث(٣٧٧) قال: «أخرجه الجماعة». والمراد بالجماعة هم أصحاب الكتب الستة.

٣ ـ أما إذا كان الحديث في غير «الصحيحين»، فلم أجده اهتم بعزوه إلى أصحاب السنن جميعًا، وإنما يكتفي ببعضهم، كما في الحديث رقم (٧٩٢) وغيره.

٤ ـ لكني وجدته في بعض الأحاديث قد عزاها للأدنى دون الأعلى! مثل الأحاديث (٤٣ ـ ٣٦٤ ـ ٤٨٤ ـ ٤٨٥ ـ ٤٩١).

فقد عزا الأحاديث الأول والثاني والرابع والخامس للترمذي، وكلها عند مسلم، وعزا الثالث للترمذي أيضًا، وهو في «الصحيحين».

والحديث رقم (٢٦٨) عزاه لأبي داود والنسائي، وهو عند مسلم.

والحديث رقم(٦٩٧) عزاه لأبي داود والنسائي والترمذي، وهو عند البخاري.

وقد يهم ـ أحيانًا ـ في العزو، فمثلاً:

الحديث رقم (٢١) عزاه للبخاري، وهو لمسلم.

والحديث رقم(٣٤) عزاه لابن ماجة في جملة من عزاه لهم، ولم

يروه ابن ماجة.

والحديث (١٨٣) عزاه للبخاري و مسلم، ولم يروه البخاري.

والحديث رقم (٥١٣) عزاه للبخاري ومسلم وهو من أفراد مسلم.

والحديثان رقم(٦٧٦و٨٣٤) عزاهما للبخاري ومسلم، وهما من أفراد البخاري.

٥ ـ لاحظت أنه قال في حديث واحد : «صحيح. متفق عليه»، ولم يتكرر هذا منه في هذا الكتاب، وهذا الحديث برقم (٩)، وانظر مقدمة «بلوغ المرام»، وما كتبته هناك.

٦ ـ لاحظت أنه في بعض الأحاديث المتفق عليها بين «الكبرىٰ»، و «الصغرىٰ» يزيد في «الكبرىٰ» روايات لنفس الحديث لا يذكرها في «الصغرىٰ»، انظر مثلاً (٣٦٩ و ٣٧١ و ٥٦٠).

٧ ـ لاحظت أنه تصرف في بعض الأحاديث ـ وهذا نادر ـ فأوردها بالمعنىٰ، انظر رقم(٥٦).

٨ ـ لاحظت أنه أفصح بحكمه علىٰ بعض الأحاديث في هذا الكتاب، وإن لم يكن هذا منهجًا له، انظر مثلاً: (٩ و ١٥٢ و ٢٥٨ و٢٧٥ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٥٩ و ٣٦١).

٩ ـ له تنبيهات وترجيحات لبعض الأوهام الواقعة في بعض الأحاديث، ومن ذلك : (١٦٩ و ١٩٧ و ٧١٨).

١٠ ـ القاعدة الأساسية عند الحافظ عبد الغني أنه إذا أراد نقل كلام أحد المصنفين ممن روىٰ الحديث أَخَّرَ علامته ؛ ليتبعه بالقول المنقول عنه .

كصنيعه عند الحديث رقم (١٢)، فإنه قال : «**د ت** طرفًا منه، وقال : حديث حسن صحيح» .

فالذي روىٰ الطرف وقال هذا القول هو الترمذي .

وكمثل صنيعه عند الحديث رقم (١١٢)، فإنه قال : «**د س** مختصر» ، فيكون الذي روىٰ الحديث مختصراً هو النسائي .

وكقوله في الحديث رقم (٣٧) : «**د س** نحوه»، فتكون الرواية لأبي داود، ونحوها للنسائي .

وكقوله في الحديث رقم (١٨٨) : «**خ د** وزاد . . .»، فقوله : «وزاد» عائد لأبي داود . . . وهكذا . فاعرف هذا ؛ فإنه مهم .

وأما إن خالف هذه القاعدة أفصح عن مراده .

فمثلاً الحديث رقم(٥٦٢)، قال فيه : «**د ت**»، ثم ذكر زيادة لأبي داود ، فنص علىٰ ذلك صراحة ، وقال : «زاد أبو داود» .

ولكني لاحظت أنه خالف هذا المنهج في مواطن ـ وما كان يحسن ذلك ـ ليست كثيرة، منها :

أ ـ حديث رقم (١٥١)، قال فيه : «**ت ق** وقال . . .»، والقول للترمذي، وليس لابن ماجة .

ب ـ حديث رقم (٢٤٩)، قال فيه: «م ت ق وقال...»، والقول أيضًا للترمذي، وليس لابن ماجة.

جـ ـ حديث رقم (٨١١)، قال في تخريجه: «خ ت م» هكذا!، ثم قال: «وزاد...»، والزيادة للترمذي.

هذه بعض الملاحظات على هذا الكتاب النفيس أجملتها هنا، ولم أدّخر جهدًا في التعليق على كل ما عَنّ لي مما يخدم الكتاب ويقربه للقارئ، أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في ذلك.

٧ ـ بين العمدتين

لقد كتب الله عز وجل القبول لأحكام المصنف «الصغرى»، فتداولها الناس، وحفظها الطلاب، وشرحها العلماء، وأفردوا رجالها بالتراجم.

وفي هذه العجالة نحاول أن نقارن بين الكتابين «الكبرى»، و«الصغرى» وذلك من عدة أوجه:

أولاً: عدد الكتب والأبواب

تزيد عدد كتب «الكبرى» عن عدد كتب «الصغرى» بثلاثة كتب من حيث العدّ، فالصغرى تحوي (١٩) كتابًا، بينما «الكبرى» تحوي (٢٢) كتابًا.

فأول ما نجد الخلاف نجده في «كتاب الفرائض» في «الكبرىٰ»، ولكنه خلاف لفظي فقط، إذ هو موجود في «الصغرىٰ»، ولكن ضمن «كتاب البيوع»، وتحت «باب الفرائض»، لا «كتاب الفرائض».

وأول الخلاف الحقيقي هو ذكر «كتاب الظهار» في الكبرىٰ، ولا وجود له في «الصغرىٰ»، ولا لأحاديثه؛ وذلك لأنها ليست مما اتفق عليها الشيخان، ولا أخرجها أحدهما، وساق المصنف في «الكبرىٰ» في هذا الكتاب ثلاثة أحاديث هي من أحاديث السنن.

ثم أفرد المصنف في «الكبرىٰ» ص (٤٧٧) كتابًا باسم : «كتاب السبق»، ولم يفعل ذلك في «الصغرىٰ»، ولكنه أدرج حديثه ضمن «كتاب الجهاد».

هذا من حيث الكتب، أما من حيث الأبواب فلا شك أن الخلاف في ذلك كبير بين «الكبرىٰ»، و بين«الصغرىٰ».

فمثلاً عدد أبواب كتاب الطهارة في الصغرىٰ(٧) أبواب، بينما في «الكبرىٰ» (٢٣) بابًا، وكتاب الصيام في «الصغرىٰ» عدد أبوابه (٤) أبواب، بينما في «الكبرىٰ» (٢٢) بابًا، ولم يبوب في «الصغرىٰ» أثناء كتاب النكاح إلا لباب واحد، هو: باب الصداق، بينما في «الكبرىٰ» بوّب لستة أبواب.

فمثل هذه الكتب الفرق بين أبوابها في «الكبرىٰ» و«الصغرىٰ» كبير.

ولكن توجد كتب أخرى الفرق فيها ضئيل جدًا، كمثل كتاب الصلاة، فأبوابه في «الصغرى» (٢٣) بابًا، وفي «الكبرى» (٢٥) بابًا.

بل توجد بعض الكتب في الكتابين بغير تبويبٍ مطلقًا سوى اسم الكتاب، مثال ذلك كتاب الجنائز.

ثانيًا: الأحاديث

أ ـ عدد أحاديث «الصغرى» ـ حسب ترقيمي لها ـ (٤٢٣) حديثًا، وأما عدد أحاديث «الكبرى» فهو (٨٦٠) حديثًا، فالكبرى إذن أكثر من ضعف الصغرى.

ب ـ انفرد كل كتاب من الكتابين بأحاديث لا توجد في الكتاب الآخر.

فمثلاً انفردت «الكبرى» بالأحاديث التي من غير «الصحيحين» وهذا أمر طبيعي؛ وذلك للنهج الذي سار عليه المصنف في «الصغرى».

وانفردت «الكبرى» أيضًا بأحاديث في «الصحيحين» أو في أحدهما ولا غبار في ذلك أيضًا؛ وذلك لاختلاف حجم الكتابين.

وهناك بعض الأحاديث ـ وهي قليلة جدًا ـ انفردت «الكبرى» بزيادة روايات فقط في هذه الأحاديث عن «الصغرى»، وكذا عكسه أيضًا، ولا ضير في ذلك أيضًا.

أما أن تنفرد «الصغرى» بأحاديث لا توجد في «الكبرى» فهنا

الغرابة تكون؛ وذلك لأهمية الأحاديث التي في «الصغرىٰ»، وللدقة في اختيارها، وكلها أحاديث وثيقة الصلة بموضوع الكتاب، ومع ذلك وجدنا المصنف رحمه الله قد زاد في «الصغرىٰ» أحاديث لم يوردها في «الكبرىٰ»!

بل إن زيادات «الصغرىٰ» ليست قليلة، فقد بلغت (٨٩) حديثًا.

جـ ـ ترتيب الأحاديث في الكتابين واحد تقريبًا، وذلك في الأحاديث المتفق عليها بين «الصغرىٰ» و«الكبرىٰ»، فلم يحدث اختلاف في الترتيب سوىٰ بعض التقديم والتأخير داخل أحاديث كتاب الجهاد، وسوىٰ الحديث رقم (٩١) في «الكبرىٰ» ـ وهو حديث العرنيين ـ فقد أورده في كتاب الطهارة تحت «باب البول يصيب الأرض، وغيره»، بينما أورده في «الصغرىٰ» برقم(٣٤٩) في كتاب الحدود، ولكل وجه، وهو من فقه الحافظ ـ رحمه الله ـ .

ثالثًا: الغريب

لا يكاد الفرق يذكر بين الكتابين في هذا الأمر، وإن كان شرح الغريب في «الصغرىٰ» أكثر منه في «الكبرىٰ»، وكذلك الأمر بالنسبة للمبهمات، وقد نقلت زوائد المصنف من «الصغرىٰ» في حواشي «الكبرىٰ».

رابعًا : دقة المصنف في الكتابين

هذه بعض النماذج من الكتابين تصلح للمقارنة في هذا الباب أسوقها حسب ترتيبها في «الكبرىٰ» :

١ ـ حديث رقم (٩) في غسل المستيقظ من النوم يديه قبل إدخالهما في الإناء، في هذا الحديث زاد المصنف في «الصغرىٰ» لفظ : «ثلاثًا» ، بعد قوله : «في الإناء» ، ولم يذكر هذا اللفظ في «الكبرىٰ» ، وما في «الكبرىٰ» أجود ؛ لعدم وجود هذا اللفظ في «صحيح البخاري» .

٢ ـ حديث رقم (١١٨) ، وهو حديث قضاء الحائض للصوم دون الصلاة ، أورده المصنف في «الصغرىٰ» علىٰ أنه متفق عليه ، بينما عزاه في «الكبرىٰ» لمسلم وأبي داود ، وهو أدق ؛ إذ ليس في رواية البخاري تعرض لقضاء الصوم .

٣ ـ حديث رقم(٢٢٨) أورده الحافظ في «الصغرىٰ» ، وعندما أورده في «الكبرىٰ» ، لم يعزه لغير أبي داود!

٤ ـ حديث رقم (٣٠٥) ، وهو حديث تكفين النبي ﷺ ، قال في «الصغرىٰ» : «. . . يمانية بيض ، ليس فيها قميص . . .» ، بينما في «الكبرىٰ» ، زاد : «سحولية من كرسف» بعد قوله : «بيض» ، وما في «الكبرىٰ» أدق ؛ لوجود هذه الزيادة في «الصحيحين» .

٥ ـ حديث رقم (٣٩٦) ، وهو حديث أبي سعيد الخدري في النهي

عن الوصال في الصوم. أورده الحافظ في «الصغرىٰ» إلىٰ قوله: «. . . . فليواصل إلىٰ السحر»، وعزاه لمسلم! ولكنه في «الكبرىٰ»، زاد فيه: «قالوا: فإنك تواصل يا رسول الله؟ قال: إني لست كهيئتكم؛ إني أبيت لي مطعم يطعمني، وساقٍ يسقيني» وعزاه للبخاري وحده.

والذي في «الكبرىٰ» هو الصواب، وما في «الصغرىٰ» وهم.

٦ ـ حديث رقم (٤٠١)، وهو في النهي عن صوم يوم الجمعة، أورده في «الصغرىٰ»، وقال: «زاد مسلم: ورب الكعبة»، وأما في «الكبرىٰ»، فنقله بلفظ: «ورب هذا البيت»، وما في «الكبرىٰ» هو الموافق لما في «صحيح مسلم».

٧ ـ حديث رقم (٤٩٦)، وهو قول ابن عمر: جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع، لكل واحدة منهما بإقامة، ولم يسبح بينهما، ولا علىٰ إثر واحدة منهما.

جعله في «الصغرىٰ» متفقًا عليه، بينما لما ساقه في «الكبرىٰ»، قال: «كل»، بدل: «لكل»، وزاد لفظ: «كل»، بعد قوله: «إثر»، ثم قال: «متفق عليه؛ لفظ البخاري. ومسلم نحوه، إلا أنه لم يذكر: ولم يسبح بينهما . . . إلىٰ آخره.»، وما في «الكبرىٰ» هو غاية الدقة والصواب.

٨ ـ حديث رقم (٥٠١)، زاد في «الكبرىٰ»: «وإن تفرقا بعد أن تبايعا، ولم يترك واحد منهما البيع، فقد وجب البيع»، وهي زيادة هامة، وهي في «الصحيحين»، وما ذكرها المصنف في «الصغرىٰ».

٩ ـ حديث رقم (٥٤٦)، أورده الحافظ في «الصغرىٰ» بلفظ مسلم وسكت! بينما في «الكبرىٰ» أورده بلفظ البخاري، وعزاه له وحده .

١٠ ـ حديث رقم (٥٥٤)، وهو حديث جابر بن عبد الله، قال: جعل ـ وفي لفظ: قضىٰ ـ النبي ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة .

أورده المصنف في «الصغرىٰ» علىٰ أنه متفق عليه، وكان هذا الحديث محل انتقاد علىٰ الحافظ في «الصغرىٰ» .

ولكنه لما ساقه في «الكبرىٰ»، قال: «رواه البخاري وحده» .

ثم أورده في «الكبرىٰ» (٥٥٦) أيضًا بلفظ آخر، وعزاه لمسلم وحده، وصنيعه ـ رحمه الله ـ في «الكبرىٰ» صواب ودقيق، وسالم من النقد الموجه إلىٰ صنيعه في «الصغرىٰ» .

١١ ـ حديث رقم (٧٣٠)، أورده في «الصغرىٰ» دون تعقيب، وفي «الكبرىٰ» قال: «مختصر من حديث طويل»، وهو كما قال .

١٢ ـ حديث (٨٣٨) أورده في «الصغرىٰ» علىٰ أنه متفق عليه، وقال في «الكبرىٰ»: «متفق علىٰ معناه **ت**». وما في «الكبرىٰ» أدق وأصوب .

وبعد: فهذه نماذج تبين جهد الحافظ في هذا الكتاب، وشدة تحريه، ودقته في الروايات، والعزو، وغير ذلك، وفي أثناء الكتاب هناك الكثير من هذا الباب، كما يتضح ذلك في تعليقاتي لكل قارئ .

● الباب الثالث : التعريف بالنسخة الخطية

عنوان الكتاب .

العنوان المختار وسبب ذلك .

الناسخ وترجمته .

وصف النسخة .

تعليقات الحافظ الضياء على النسخة .

تاريخ النسخ .

خاتمة النسخة .



النسخة الخطية

من فضل الله عز وجل عليّ وتوفيقه أن يسر لي الوقوف على نسخة من هذا الكتاب بعد بحث وعناء وسؤال، إذ بحثت عنه فيما طالته يدي من فهارس للمخطوطات فلم أجده، وراجعت بعض المراكز المعروفة والمكتبات فلم أظفر بشيء، وأما الذين سألتهم عن الكتاب فأكثرهم لم يكن يسمع به أصلاً.

ثم منّ الله عز وجل عليّ بمجموعة من المخطوطات ، وقبل التقليب فيها ،وقع في نفسي أنني سأجد فيها «العمدة الكبرى» للحافظ الإمام عبد الغني، وقد كان، فكان سروري بذلك بالغًا، وشكري للمولى عز وجل دائمًا، وسجدت لربي سبحانه وتعالى، فله الحمد والمنة، وأسأله المزيد من فضله وتوفيقه.

وهاك وصف هذه الدرة النفيسة[1].

أولاً: عنوان الكتاب

جاء على غلاف الكتاب ما يلي:

«عمدة الأحكام من أحاديث الحلال والحرام».

وفي آخر الكتاب ذُكر باسم: «كتاب الأحكام».

ولم يسمِّه الحافظ في مقدمته، وإنما قال: «فهذه أحاديث في

(١) وكانت في ملك أحد أعيان بلدة «نكلا العنب» من أعمال محافظة البحيرة بمصر.

الأحكام من الحلال والحرام» .

ولذلك نجد الذين ترجموا للحافظ ذكروا هذا الكتاب بعدة أسماء ، كمثل

١ ـ كتاب الأحكام .

٢ ـ عمدة الأحكام الكبرىٰ .

٣ ـ العمدة .

٤ ـ الأحكام الكبرىٰ .

وهذه العناوين أيضًا أطلقت علىٰ كتاب الحافظ الآخر المتفق علىٰ أحاديثه ، ولذلك ميز أهل العلم بين العمدتين ، فقالوا : «الكبرىٰ» ، و«الصغرىٰ» .

ثانيًا : العنوان المختار، وسبب ذلك

من أجل ما تقدم فقد رأيت أن أثبت عنوان الكتاب علىٰ الغلاف كالتالي : «عمدة الأحكام الكبرىٰ» . وذلك للأسباب التالية :

١ ـ أن جزءًا من هذا العنوان، وهو : «عمدة الأحكام» جاء علىٰ غلاف النسخة الخطية .

٢ ـ أن الكتاب ذكره بهذا الاسم غيرُ واحدٍ من أهل العلم، فهو معروف أيضًا بذلك .

٣ ـ أن إضافة هذه الصفة «الكبرىٰ» هي من تمام عنوان الكتاب عند

أهل العلم، وهي تنطبق حقيقةً ووصفًا على الكتاب، كما أن في ذلك تمييزًا لهذا الكتاب عن الكتاب الآخر للحافظ.

ثالثًا: الناسخ وترجمته

أما ناسخ هذه النسخة، فهو:

الشيخ، الجليل، الفقيه، الحافظ: محمد بن عمر بن أبي بكر بن عبد الله بن سعد، المقدسي الأصل، الدمشقي المولد، المعروف بالقاضي.

وهو أحد الذين أخذوا عن الحافظ عبد الغني، وقد كتب على غلاف النسخة ما يلي:

«عمدة الأحكام

من

أحاديث الحلال والحرام

للإمام الحافظ عبد الغني تقي الدين أبي محمد بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي

رواية محمد بن عمر بن أبي بكر المقدسي عنه وبخطه».

قلت: ومحمد هذا ـ الناسخ ـ هو ابن أخت الحافظ؛ وكان لخاله عناية به، فقد سَفَّره للطلب[1].

---

(١) انظر «السير» (٢١/ ٤٥٠).

ولكنه رافق العز ابن الحافظ عبد الغني، وسماعه من العز أكثر.

أقام ببغداد مدةً مشتغلاً بالحديث، فسمع من أبي الفتح؛ عبيد الله ابن عبد الله بن محمد بن شاتيل، وأبي السعادات؛ نصر الله بن عبد الرحمن ابن محمد القزاز، وأبي الفتح؛ محمد بن يحيىٰ البرداني، وأبي محمد؛ يوسف بن الحسن العاقولي، وأبي الفضل؛ ذاكر بن كامل بن أبي غالب الخفاف، وأبي الحزم؛ رجب بن مذكور بن أرنب الأكاف وغيرهم.

وسمع بواسط من جماعة من أصحاب أبي الكرم؛ خميس بن عليّ الحوزي، والقاضي أبي علي؛ الحسن بن إبراهيم بن برهون الفارقي.

وسمع بأصبهان من أصحاب أبي علي؛ الحسن بن أحمد الحداد.

وسمع بإربل من أبي المظفر؛ المبارك بن طاهر الخزاعي.

وأخذ عنه الحافظ الضياء المقدسي.

وولي مشيخة دار الحديث المطلة علىٰ الشط بالموصل.

وقدم مصرَ وحدَّث بها.

وكان فقيهًا حافظًا واعظًا، حصل من السماع والكتب شيئًا كثيراً.

ولد سنة (٥٦٦هـ)، ومات في جمادىٰ الأولىٰ سنة (٦١٦هـ) بمدينة سَرُوج[١].

---

(١) بفتح أوله وضم ثانيه، وهي من أرض الجزيرة ـ التي بين دجلة والفرات ـ قريبة من حران=

رابعًا : وصف النسخة

لقد تبين لنا من خلال ترجمة الناسخ نفاسة هذه النسخة ، وأنها في غاية الصحة .

وتقع هذه النسخة في(١٩٣) صحيفة، وكل صحيفة بها(١٥) سطرًا ، وهي نسخة مقابلة، ومقروءة، كما يدل على ذلك الدائرة المنقوطة التي عقب كل حديث.

ويظهر ذلك أيضًا من بعض الاستدراكات الملحقة بالهامش، والتي يتبعها الناسخ بكلمة : «صح» .

كما أن ناسخها أثبت في كثير من المواطن قوله : «بلغ مقابلة وتحقيقًا»، وفي بعض المواطن: «بلغ سماعًا ومقابلةً»، كما أن ما سيأتي في «سابعًا» يدل على نفاسة هذه النسخة.

وهذه النسخة قد ميزت بها أسماء الكتب والأبواب بخط كبير.

خامسًا : تعليقات الحافظ الضياء على النسخة

ومما يزيد الثقة في هذه النسخة أن الحافظ ضياء الدين؛ محمد بن عبد الواحد المقدسي[1] صاحب «المختارة» قد علق على بعض الأحاديث

=وانظر لترجمة الحافظ محمد بن عمر المقدسي (الناسخ) كتاب «التكملة لوفيات النقلة»(٢/ ٤٦٦/ ترجمة ١٦٧١)، وتاريخ ابن الدبيثي ترجمة رقم (١٥٩)، و«تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي الطبقة الثانية والستون، ترجمة رقم (٤١٢) ص (٢٨٩).

(١) وقد تقدم ص(٨١) أنه أخذ عن ناسخ النسخة الحافظ محمد بن عمر المقدسي، كما أنه أخذ=

فيها، ومن ذلك:

١ ـ الحديث رقم (١٣) جاء في حاشية الأصل: «قال ضياء الدين؛ محمد بن عبد الواحد المقدسي: قد رواه أيضًا النسائي، وابن ماجة»، والحديث كان الحافظ عزاه للترمذي فقط.

٢ ـ الحديث رقم (١٥) جاء في الحاشية: «ت. قاله ضياء الدين محمد»، وكان الحافظ عزاه لأبي داود فقط.

٣ ـ الحديث رقم (٢١) جاء في الحاشية: «صوابه: مسلم. قاله ضياء الدين محمد»، وذلك الحافظ عزاه للبخاري!

٤ ـ الحديث رقم (٢٩) جاء في الحاشية: «وزاد النسائي: وتعدىٰ. قاله ضياء الدين محمد». وزاد تعقيبًا علىٰ قوله في المتن: «فقد أساء وظلم».

٥ ـ الحديث رقم (١٠٤) جاء في الحاشية: «رواه النسائي والترمذي وابن ماجة. قاله ضياء الدين محمد». وكان الحافظ عزاه ـ واهمًا ـ لأبي داود.

قلت: وفي عزو الضياء أيضًا وهم انظره صـ (٤٦).

وعلىٰ كلٍّ فهذه التعليقات ـ وغيرها ـ تدل علىٰ العناية بهذه النسخة، ومما يزيد النفس اطمئنانًا بها، وإن كانت وحيدة.

=عن الحافظ الكبير عبد الغني، انظر ص(٤٩).

سادسًا : تاريخ النسخ

أما عن تاريخ النسخ ، فهو بعد وفاة مصنفها الحافظ عبد الغني بخمس سنوات فقط . أي بتاريخ(٦٠٥هـ) .

وقد أثبت هذا التاريخ في أكثر من مكان من النسخة ، فمثلاً جاء على الغلاف ما يلي :

«عمدة الأحكام من أحاديث الحلال والحرام للإمام الحافظ عبد الغني تقي الدين أبي محمد بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجمّاعيلي رواية محمد بن عمر بن أبي بكر المقدسي عنه وبخطه ، في رابع ربيع الآخر سنة (٦٠٥) ، وسماع تاج الدين شرف الحكام أبي العباس ؛ أحمد بن الحسين بن علي حاكم بلدة سروج وذلك في يوم الثلاثاء خامس عشر ربيع الآخر سنة (٦٠٥)» .

وانظر ما يأتي بعده .

سابعًا : خاتمة النسخة

جاء في آخر الكتاب ما يلي :

«آخر الكتاب ، والحمد لله كثيراً ، كما هو أهله ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ النبيّ ، وآله وسلم .

فرغ من كتابته محمد بن عمر بن أبي بكر المقدسي في يوم الجمعة قبل الصلاة رابع ربيع الآخر سنة خمس وستمائة بمحروسة سروج ،

حامدًا الله، ومصليًا على نبيه محمدٍ وآله، وحسبنا الله، ونعم الوكيل».

وجاء في آخره أيضًا:

«قرأت جميع كتاب الأحكام للحافظ الإمام عبد الغني المقدسي - رحمه الله - - وهو هذا الكتاب - بمجلس القاضي الإمام العالم الزاهد العابد تاج الدين شرف الحكام أبي العباس؛ أحمد بن الحسين بن عليّ الحاكم يومئذٍ بمدينة سَرُوج، وروايته له نحو سماعي من مصنفه، وقابلت هذه النسخة بأصل نقلت منه، وهذه النسخة له، نفعه الله به، وصحّ ذلك في مجالس، آخرها يوم الثلاثاء خامس عشر ربيع الآخر، سنة خمس وستمائة، وكتب: محمد بن عمر بن أبي بكر المقدسي..».

وفي آخر الكتاب جاء تملك هذه صورته:

«ملك هذا الكتاب المبارك من فضل الله وإحسانه الراجي عفو ربه المقر بذنبه أبو بكر؛ علي البغدادي الشافعي المقيم يومئذٍ بقرية المزة، غفر الله له ولوالديه، ولجميع المسلمين...».

● الباب الرابع: خطة العمل في الكتاب

١ ـ إنه لمن نافلة القول التحدث عن نسخ المخطوط، ومقابلته بالمنسوخ.

ولكن ليس من ذلك بيان أن المقابلة قد قمت بها أكثر من مرة، إضافة إلى أن المخطوط لم يفارقني لحظة واحدة أثناء عملي، فكان دائمًا أمامي بجانب المنسوخ ـ ونظرة في هذا وأخرى في ذاك ـ حتى بعد أن أنهيت العمل قمت بمقابلة المخطوط مع الكتاب بعد تنضيده وتصحيحه.

٢ ـ رقمت الأحاديث ترقيمًا مسلسلاً من أول الكتاب إلى آخره، وبذلك يعرف عدد أحاديث الكتاب.

ولكن جعلت للأحاديث المشتركة بين العمدتين؛ «الكبرى»، و«الصغرى» رقمين؛ الأول منهما هو الرقم التسلسلي، وهو عارٍ عن الأقواس، والرقم الثاني هو رقم الحديث في «الصغرى»، وجعلته بين قوسين هكذا ( ).

فمثلاً الحديث الأول رقمه هكذا: ١ (٢) ـ عن أبي هريرة.. فالرقم الأول هو التسلسلي، والثاني هو رقم الحديث في «الصغرى».

وأما الأحاديث الزائدة في «الصغرى»، فقد أثبتها في الحاشية.

٣ ـ قمت بضبط النص وشكله، وتفصيله، وتوزيعه توزيعًا فنيًا يقرب فهمه وأخذه لقارئه.

فمثلاً راعيت ما يحتاج إلى إبراز، كعناوين الكتب والأبواب، فاخترت لها أحرفًا وخطوطًا تناسب ذلك.

وكذلك بدايات الفقرات، والأرقام، ورموز التخريج.

٤ ـ قابلت نصوص الأحاديث النبوية الشريفة مع مصادرها التي عزاها إليها الحافظ عبد الغني مقابلة تامة، فإن كانت مطابقة، وإلا أشرت إلى مواطن الخلاف، ولم أتعجل في ذكر هذا الاختلاف؛ إذ الحافظ عبد الغني آية في الحفظ، وغاية في الدقة، وكثير من الكتب المطبوعة لا يوثق بها في مثل هذه المواطن مما جعلني أكثر من الرجوع إلى كثير من الأصول الخطية الصحيحة، والنظر في أكثر من طبعة للكتاب الواحد، ومراجعة كثير من الشروح، ومراجعة كلام أهل العلم المشهود لهم بالدقة في النقل والعزو مع صحة الأصول التي كانت بين أيديهم.

وقد لقيت في سبيل ذلك ما لقيت، وعانيت معاناة شديدة، يعرف مثلها كلُّ باحثٍ متأن، وأما الخابطون خبط عشواء ـ وإن كانوا كباراً في السن والرياسة ـ فما لهم وذاك.

ومن الأمثلة على ذلك انظر الحديث رقم(٥٤٢) ص (٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وتعليقي عليه هناك، ثم ارجع إلى الطبعات الحديثة المزخرفة.

٥ ـ تفسير الغريب.

وقد قام الحافظ عبد الغني ـ رحمه الله ـ بتفسير بعض الغريب في

كتابه هذا، ولكنه قليل جداً .

فقمت باستكمال ذلك، واعتمدت في هذا الباب على أصح الكتب التي اعتنت بذلك، ككتب الغريب، وكتب اللغة، وكتب الحديث، وكتب الشروح .

٦ ـ تراجم الأعلام .

ومنهجي في ذلك أنني ألخص ترجمة الراوي ـ من خلال قراءتي لترجمته في كتب الرجال ـ بأخصر عبارة، ذاكراً الحكم الذي ارتضيته في الراوي، وقد أنقله عن بعض كبار الحفاظ ـ كالذهبي، أو ابن حجر مثلاً ـ لكني لا أثبته إلا وقد ارتضيته؛ إذ لا فائدة من إثقال الحواشي بتسويد صفحات في ترجمة كل راوٍ، خاصة المختلف فيهم دون ترجيح ـ كما نرى في كثير من الرسائل ـ لأنه في هذه الحالة لا يعدو الأمر عن كونه مجرد تقميش!!

هذا بالنسبة للأعلام فقد جعلت تراجمهم في الحواشي؛ إذ التكرار فيهم قليل .

أما رواة الأحاديث ـ وهم الصحابة رضي الله عنهم ـ فقد كانت تراجمهم أيضاً في الحواشي، لكني رأيت أن لا تطبع الرسالة على هذا الشكل، وذلك لما ستكون عليه الحواشي من الإثقال الذي ليس منه فائدة؛ لأنه قد تتكرر عبارة «تقدمت ترجمته» عشرات المرات للراوي الواحد، فكيف إذا كان ذلك في عشرات التراجم؟!

لذلك أجملت هذه التراجم ووضعتها مع فهرس رواة الأحاديث وأرقام مروياتهم في آخر الكتاب.

٧ ـ التعريف بالبقاع والبلدان.

قمت بالتعريف بما ورد في هذا الكتاب من البقاع والبلدان والجبال وذلك بالاعتماد على أصح الكتب في هذا الباب، وخاصة «معجم ما استعجم» للبكري، و«معجم البلدان» لياقوت.

وفي الأماكن التي تعرف اليوم من هذه البقاع زدت فيها ما يناسبها من الوصف القائم بها الآن.

٨ ـ بيان المبهمات.

وهذا من الفنون المستقلة في علم الحديث، وألَّف في هذا الباب كثيرٌ من أهل العلم، كالحافظ عبد الغني بن سعيد المصري مؤلف كتاب: «الغوامض والمبهمات»، وكالخطيب البغدادي له كتاب: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، وكابن بشكوال له كتاب: «الغوامض والمبهمات»، وغيرهم كثير.

فحرصت على بيان ما وقع في هذا الكتاب من المبهمات قدر الطاقة والوسع.

٩ ـ تخريج الأحاديث والحكم عليها.

وهذا من أهم الأمور في العمل العلمي ـ بصفة عامة ـ؛ إذ تخريج

الأحاديث ينطبق عليه ـ في الجملة ـ قول المصنف في مقدمته ص (٣) :

«وأضفتها ـ يعني : الأحاديث ـ إلىٰ كتب الأئمة المتفق علىٰ كتبهم ، المجمع علىٰ إتقانهم وضبطهم ؛ ليركن القلبُ إليها ، ويحصل الاعتماد عليها» .

ثم كان مني بيان ثمرة هذا التخريج ألا وهو الحكم علىٰ الأحاديث بما تستحقه ؛ من صحّةٍ ، أو حُسنٍ ، أو ضَعْفٍ .

وبنيت حكمي علىٰ دراسة كل حديث دراسة خاصة مستفيضة ، مسترشداً في ذلك بكلام أهل العلم ـ قديمًا وحديثًا ـ ولكن دونما تقليدٍ لأحدٍ ، ثم سجلت خلاصة هذه الدراسة عند كل حديث ـ عدا أحاديث الصحيحين[1] كل ذلك تمشيًا مع خطة العمل الموافق عليها في هذه الرسالة ، والمتلائمة مع طبيعة هذا الكتاب .

١٠ ـ التعليق علىٰ بعض المسائل الفقهية .

علقت علىٰ بعض المسائل الفقهية التي رأيت أن التعليق عليها ضرورة يحتاج إليها قارئ هذا الكتاب ، فضمنت الحواشي بعض الأبحاث النافعة إن شاء الله ـ فيما أرىٰ ـ سواء كانت هذه الأبحاث من قلمي وإنشائي ، أو من كلام علماء أجلاء ، ولكن الجامع لهذه الأبحاث متابعة الدليل ، وإعلاء أمره ، وتقديمه علىٰ كل قول ورأي .

---

(١) انظر ما كتبته في مقدمة «بلوغ المرام» حول هذه المسألة ؛ فإنه هام .

عملاً بقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة.

وقال ابن القيم رحمه الله:

والخوف كل الخوف فهو علىٰ الذي ترك النصوص لأجل قول فلان

١١ ـ وأخيراً:

لم تخل هذه الرسالة من فوائد غير ما ذكر، وذلك مثل العناية التامة بالروايات الحديثية، والألفاظ، والزيادات، وذكر ما هو نافع، وهام، ومفيد من كل ذلك.

وكذلك نقل الفوائد الزائدة في «العمدة الصغرىٰ»، كتفسير غريب أو اختلاف في لفظٍ، أوغير ذلك.

أيضًا لم تخل هذه الرسالة من فوائد لُغوية، أو تاريخية.

١٢ ـ الفهارس.

ثم صنعت الفهارس العلمية التي تخدم هذا الكتاب، وتيسر تناوله والوقوف علىٰ المراد منه، وكانت هذه الفهارس كالتالي:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

ثانيًا: فهرس الأطراف، وهو شامل للأحاديث ـ قولية وفعلية ـ والآثار، وقد ضممت الآثار لندرتها.

ثالثًا : فهرس بأسماء رواة الحديث وأرقام مروياتهم .

رابعًا : فهرس البقاع والبلدان .

خامسًا : فهرس الأعلام .

سادسًا : فهرس الغريب .

سابعًا : فهرس الموضوعات[1] .

وفي الختام

أسأل الله عز وجل أن يتقبل مني هـذا العمل وما بذلته فيه من جـهد ووقت ومال ، وأن يجعل كل ذلك خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يتغمدني برحمته .

اللهم يا كريم يا منان احشرني تحت لواء خليلك محمد ﷺ ، وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين ، ومنّ عليّ بالنظر لوجهك الكريم .

وأسألك اللهم أن تبارك لي في أهلي ، وذريتي ، وأن تجعلهم هداة مهتدين ، وعلى طريق نبيك ومنهاجه سائرين . آمين .

كتبه : سمير بن أمين الزهيري

(١) وكنت صنعت فهرسًا للمراجع ، ولكن لم أر كبير فائدة من طباعته .

● وقد كان إجراء التعديلات ، والنظرة الأخيرة ، وتهيئة الرسالة للطبع : عصر السبت بتاريخ (١/ ٥/ ١٤٢٢هـ) .

كتاب اللعان عن عبد الله بن عمر ان فلان
بن فلان قال يا رسول الله ارايت لو وجد احدنا امراته
على فاحشة كيف يصنع ان تكلم تكلم بامر عظيم وان سكت سكت
على مثل ذلك قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان
بعد ذلك اتاه فقال ان الذي سالتك عنه قد ابتليت به فانزل الله
عز وجل هولاي الايات في سورة النور والذين يرمون ازواجهم
فتلاهن عليه ووعظه وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهون
من عذاب الاخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها
ثم دعاها فوعظها واخبرها ان عذاب الدنيا اهون من عذاب
الاخرة قالت لا والذي بعثك بالحق انه لكاذب فبدا بالرجل
فشهد اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة
الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ثنى بالمراة فشهدت اربع شهادات
بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من
الصادقين ثم فرق بينهما وفي لفظ قال الله يعلم ان احدكما كاذب

صورة صفحة من المخطوط

فهرس

تمهيد ٥

القسم الأول
الدراسة

● الباب الأول: التعريف بالمؤلف ١٣

الفصل الأول: السيرة الذاتية للحافظ ١٥

١ ـ اسمه ونسبه: ١٥

٢ ـ كنيته: ١٥

٣ ـ مولده: ١٦

٤ ـ صفاته الخلقية: ١٧

٥ ـ أسرته: ١٨

٦ ـ كرمه وجوده: ١٩

٧ ـ وفاته ودفنه: ٢١

٨ ـ رثاؤه ٢٣

الفصل الثاني: السيرة العلمية ٢٤

١ ـ نشأته وطلبه ٢٤

٢ ـ حفظه ٢٤

٣ ـ رحلاته ٢٧

٤ ـ أوقاته ٣٠

٥ ـ إفادته ٣٢

٦ ـ من فتاويه ٣٤

٧ ـ أمره بالمعروف، ونهيه عن المنكر ٣٦
٨ ـ عقيدته ٣٨
٩ ـ ما ابتلي به الحافظ ٣٩
١٠ ـ شيوخه ٤٧
١١ ـ تلاميذه ٤٩
١٢ ـ ثناء الناس عليه وحبهم له ٥٠
١٣ ـ مصنفاته ٥٢
● **الباب الثاني: التعريف بالمؤلَّف** ٥٧
١ ـ اسم الكتاب ٥٩
٢ ـ نسبة الكتاب إلى المؤلف ٥٩
٣ ـ مصادر الكتاب ٦٠
٤ ـ موضوع الكتاب ٦١
٥ ـ منهج الحافظ عبد الغني في الكتاب ٦٣
٦ ـ ملاحظات لا مؤاخذات ٦٦
٧ ـ بين العمدتين ٧٠
أولاً: عدد الكتب والأبواب ٧٠
ثانيًا: الأحاديث ٧٢
ثالثًا: الغريب ٧٣
رابعًا: دقة المصنف في الكتابين ٧٤
● **الباب الثالث: التعريف بالنسخة الخطية** ٧٧
النسخة الخطية ٧٨
أولاً: عنوان الكتاب ٧٨
ثانيًا: العنوان المختار، وسبب ذلك ٧٩

ثالثًا : الناسخ وترجمته ٨٠
رابعًا : وصف النسخة ٨٢
خامسًا : تعليقات الحافظ الضياء على النسخة ٨٢
سادسًا : تاريخ النسخ ٨٤
سابعًا : خاتمة النسخة ٨٤
● **الباب الرابع : خطة العمل في الكتاب** ٨٧

القسم الثاني

تحقيق النص